جامعـة مصطفى اسطمبولي - معسكـر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

محاضرات في الجغرافيا الاقتصادية

موجهة لطلبة الماستر في ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

من إعداد :

الدكتور : زيـاد أمحمد

السنة الجامعية: 2019/2018

مقدمة

منذ نهاية الثمانينات، شهدت الجغرافيا الاقتصادية انطلاقة جديدة و التي تأثرت بدورها بمفاهيم و أفكار متباينة و أحيانا متناقضة. ويتجلى ذلك على وجه الخصوص من خلال الانقسام بين المقاربات في الجغرافيا الاقتصادية الجديدة، و التي تطورت بشكل كبير ومنظم منذ الأعمال الأولى من بول كروغمان أو تلك التيارات البدعية المؤثرة في أسسها النظري ، حيث شكل هذا الاهتمام المتجدد بالجغرافيا الاقتصادية نتيجة حتمية و مهد للعولمة الاقتصادية.

في هذا الصدد, سوف نحاول تقديم مجموعة من المحاضرات لهذه النظرية وفقا للبرنامج الأكاديمي المنبثق من هيئة اللجنة البيداغوجية الوطنية لميدان العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير و الخاص بطلبة الجامعات و المدارس العليا في الاقتصاد و التسيير ، و الذي يتضمن أهم الدروس و المحاور على النحو التالي :

تسلسل المحاضرات	عنوان المحاضرة	الصفحة
المحاضرة الأولى	النظرية الاقتصادية و أهم المصطلحات المستخدمة	3
المحاضرة الثانية	نظرية الاقتصاد المكاني و أهم مفكريه	19
المحاضرة الثالثة	تعاريف و مقاربات في الجغرافيا الاقتصادية	26
المحاضرة الرابعة	تطورات نظرية الجغرافيا الاقتصادية	42
المحاضرة الخامسة	الجغرافيا الاقتصادية الجديدة	55
المحاضرة السادسة	الاتحادات الاقتصادية الجهوية	59

المحاضرة الأولى : علم الاقتصاد

1. الحاجات غير المحدودة (اللامنتهية)
2. الحاجات المحدودة
3. الاستخدام الفعال للموارد
4. التيارات الرئيسية للفكر الاقتصادي

المحاضرة الأولى : علم الاقتصاد

يعرف علم الاقتصاد على أنه "علم إدارة الموارد النادرة و ذلك بدراسة النماذج التي يأخذها السلوك البشري في إدارة هذه الموارد". إضافة إلى ذلك، فإن الاقتصاد يحلل ويشرح الطرق التي يخصص بها الفرد أو المجتمع وسائل محدودة لتلبية احتياجات كثيرة وغير محدودة. (R. Barre)

فيما يلي, سوف نتطرق لهذه المفاهيم بالتفصيل.

1. الحاجات غير المحدودة (اللامنتهية)

الحاجة هي الرغبة في حيازة سلعة و هذا للتعويض عن الشعور بالارتياح. فبدون الحاجات لا يوجد أي معنى في النشاط الاقتصادي.بما أن المشاعر الإنسانية معرضة للخطر, فالنشاط الاقتصادي هو تلبية لاحتياجات الأشخاص.

يوجد ثلاثة أنواع من الاحتياجات:

- **الحاجات الأساسية أو الفسيولوجية :** هي ضرورية لاستنساخ الجنس البشري مثل السكن, الملبس, الغذاء، الخ ...;
- **الحاجات المادية :** و التي تساهم في رفاهية الفرد ;
- **الحاجة إلى الثقافة والترفيه.**

كما يوجد هناك مكونان من الحاجات الإنسانية: المكونات الفردية والمكونات الاجتماعية. لكن في الواقع, أن الحاجات تتسم ثلاثة عناصر و خاصيات :

- **التعدد** : الحاجات الحيوية والفسيولوجية والبيئية ;

-**التشبع** : تراجع في الحاجة نسبة لدرجة الرضا. فاستنادا الى مستوى معين، نقول أن الحاجة مشبعة ;

-**الترابط** : وهي عبارة عن الحاجات البديلة و التي تنتج ترابط مع حاجات أخرى مثل السيارة.

في الواقع, يرى الاقتصاديون أن الاحتياجات الوحيدة التي تؤخذ بعين الاعتبار هي تلك التي تخلق النشاط الاقتصادي وخصوصا الإنتاج.

2. الحاجات المحدودة

تتميز السلع بالمحدودية أو الندرة و التي لا توجد بوفرة كبيرة. لذا تطرح و تتواجد مشاكل جغرافية مختلفة كعدم توفر النفط في فرنسا أو مشاكل مادية. فعلى سبيل المثال ، تعتبر المياه سلعة اقتصادية والتي يتم شراؤها بسبب ندرتها في بعض البلدان لأسباب مناخية ، بالإضافة إلى القيود التنظيمية المطبقة هنالك. نفس الشيء بالنسبة للنقود التي بحوزتنا ، فهي في حد ذاتها سلعة محدودة.

حسب المفكر جون ساي (Jean Baptise Say) : ***لمواجهة الفرد للحاجيات غير محدودة ، لدينا سلع نادرة أو محدودة.***

عموما تصنف السلع بطريقتين. يتم التمييز الأول بين السلع المادية وغير المادية (الخدمات). أما الثاني, فيهتم بتقسيم السلع إلى ثلاثة فئات:

-**السلع الاستهلاكية** : هي سلع تختفي بعد الاستخدام الأول ;

-**السلع الإنتاجية** : هي سلع تستخدم في الإنتاج لعدة مرات ;

-**السلع الوسيطة** : وهي السلع التي تستخدم لإنتاج سلع جديدة، والتي سيتم إتلافها خلال عملية التحويل.

3 . الاستخدام الفعال للموارد

من بين التناقضات الرئيسية لعلم الاقتصاد هو التوفيق بين الحاجات غير المحدودة والموارد النادرة. لذا , فمن الأحسن التسيير الفعال للموارد المتاحة و الخاصة بالفرد و هذا لتلبية الحاجات المتعددة مع أقل عدد ممكن من السلع المتوفرة.

تشدر الاشارة بأنه يوجد منهجان في علم الاقتصاد غالبا ما يتم استخدامهما في جل الدراسات و البحوث العلمية :

-**النهج الاقتصادي الكلي** : يقوم على دراسة الاقتصاد في مجمله و بالتالي يهتم التحليل الاقتصادي بالمجموعات في مجملها. على سبيل المثال مؤشر الاقتصاد الكلي يتمثل في الناتج المحلي الخام.

-**النهج الاقتصاد الجزئي** : يركز على دراسة الأفراد و ذلك بتحليل تصرف الفرد في حالة من الندرة، والطريقة التي يتعامل فيها العون الاقتصادي في المجتمع.

4. التيارات الرئيسية للفكر الاقتصادي

لدراسة علم الاقتصاد رأينا أن نتطرق لأهم النظريات ، نشأتها ، روادها و مبادئها كما يلي :

(أ) المذهب الفيزيوقراطي

الفيزيوقراطية أو الطبيعيون مذهب اقتصادي نشأ في فرنسا في القرن الثامن عشر، وقال أصحابه بحرية التجارة والصناعة وأن الأرض مصدر الثروة كلها، وكان ذلك

عبارة عن ردة فعل تجاه مذهب المركنتلية الاقتصادي الذي كان سائدًا في أوروبا خلال انحلال النظام الإقطاعي لتعزيز ثروة الدولة عن طريق التنظيم الاقتصادي الصارم لكل الاقتصاد وتجاه الخصائص الإقطاعية للنظام القديم في فرنسا. وقد أخضعت الحكومة الفرنسية تجارة الحبوب لعدة قرون لقوانين صارمة. وعارض الفيزيوقراطيين كل القيود الحكومية ووضع السياسات، مستندين إلى التحليل الاقتصادي الذي يشجع التطوير الاقتصادي الرأسمالي دون تدخل الحكومة في الاقتصاد. زعيم هذا المذهب هو الطبيب الفرنسي فرنسوا كويسني (François Quesnay) الذي كان يشغل آنذاك الطبيب الشخصي لملك فرنسا لويس الخامس عشر (Louis XV). من أهم أنصاره : ميرابو (Murabeau) ، مرسييه دلاريفير (Mercier De La Rivière) ، ديبون دي تيمور (Dupont de Nemours). كما يرجح اطلاق عليهم تسمية الطبيعيون لاعتقاد أتباعه بسيادة القوانين الطبيعية.

في الحين ، يقوم المذهب الطبيعي على المبادئ الأساسية التالية :

– الاعتقاد بوجود نظام طبيعي يستمد قواعده من العناية الإلهية وهي ليست من صنع البشر ، حيث إن هذه القواعد أو القوانين يمكن أن تسري من تلقاء نفسها دون تدخل الإنسان ؛

– أساس النظام في هذا المذهب هو الملكية الفردية والحرية الاقتصادية أين يتمثل شعار الطبيعيون في: "دعه يعمل ، اتركه يمر" ؛

– يعتبر الطبيعيون أن العمل الزراعي هو العمل المنتج الوحيد ، والزراعة هي التي تغل ناتجا صافيا، أما الصناعة والتجارة هما عبارة عن أعمال خدمية غير منتجة حيث كانوا يلقبوا التجار والصناع وأرباب المهن بالطبقة العقيمة غير المنتجة كونها لا تخلق ثروة جديدة. ولهذا ، فإن أهم نتائج مما ترتب على هذه النظرية من أنها اختصت بالضريبة تقتصر على الأرض فقط حيث تعتبر مصدر الثروة الوحيدة عندهم.

من جهة اخرى ، كان يرى الطبيعيون أن السلطة الدستورية تكون مطلقة للملك و أن يكون عادلا وأن لا تسند هذه السلطة إلى ملك مستبد ، وتكون مهمته توجيه الأفراد نحو النظام الطبيعي و أن تكون الحكومة ملكية ووراثية مطلقة. لذلك ، كان الفيزوقراط يسمون أنفسهم آنذاك بالاقتصاديين.

في المقابل ، أهم ما يوجه من انتقادات نحو المذهب الطبيعي هو أساسا لتعريفهم للناتج المادي على أن "الإنتاج هو خلق لسلعة جديدة" ، لكن في الواقع ، الناتج المادي هو خلق منفعة أو زيادتها و لا يتطلب دائما خلق لسلعة جديدة. كذلك ، يواجه أصحاب الفيزوقراطيين انتقاد يتعلق باقتصار الضريبة على الأرض فقط ، إذ أن ذلك إجحافا بطبقة الزراع والفلاحين و كون هذه الضريبة لا تكفي لوحدها لمواجهة نفقات الدولة. لذا، كان المذهب الطبيعي ينسب للأرض القيمة الاقتصادية الكبرى ، عكس المذهب الكلاسيكي الذي يعتبر هذه القيمة أساسا في العمل ، وليس مراد ذلك إلى الانتقال من العصر الزراعي إلى العصر الصناعي فحسب ، بل إنه ليعبر عن رغبات الطبقة الجديدة التي تريد أن تفرض نفوذها المالي على المجتمع ، وتستأثر بالعمال الذين كانت غالبيتهم تعمل في الزراعة.

(ب) التيار الكلاسيكي

ظهر التيار الكلاسيكي في احقاب المذهب الطبيعي و الذي تنبثق جل أسسه منه. تطور في انجلترا نتيجة التوسع الاقتصادي و ذلك من خلال ازدهار الثورة الصناعية الذي عرفته فترة أواخر القرن الثامن عشر. يكمن الهدف الرئيسي من التحليل الاقتصادي الذي اعتمدته المدرسة الكلاسيكية في تفسير أداء النظام الليبرالي، مما ساعد على بلورة نظرية اقتصادية متكاملة و التي تعد الأولى في تاريخ الفكر الاقتصادي ، حيث تعتبر كأول محاولة لتفسير متكامل و واضح لنظام معقد من العلاقات الاجتماعية و مبنية على مفهوم الحرية المطلقة.

من أهم رواد و مفكري المذهب الكلاسيكي : أدم سميث و دافيد ريكاردو و جون ستيوارت ميل.

- **أدم سميث** (1723-1790) : باحث اقتصادي ، يعتبر مؤسس المدرسة الكلاسيكية للفكر الاقتصادي. ولد في مدينة كيركالدي بأسكتلندا. التحق بكلية غلاسجو في الرابعة عشرة من عمره ودرس فيما بعد الأخلاق والعلوم السياسية واللغة في كلية باليول بأكسفورد. وانتخب "بروفيسور" في المنطق في كلية غلاسجو في عام 1751م، وفي السنة التالية تولى منصب كرسي أستاذية الفلسفة الأخلاقية، والذي تقلده لقرابة 12 عاماً. ترك سميث وظيفته وانتقل إلى فرنسا ليصبح مدرسًا لابن زوجة تشارلز تاونسيند، مستشار خزانة الدولة الذي اشتهر فيما بعد بقضية ضريبة الشاي الاستعمارية.

وبينما كان في فرنسا، أقام علاقة صداقة شخصية قوية مع الفيزيقراطيين، وكان من بينهم كويسني وتورغوت. وقد أثنى على كتاباتهم بوصفهم الأقرب إلى الحقيقة فيما يتعلق بمادة الاقتصاد السياسي. ولاشك أن التبصر الذي اكتسبه من الفيزيقراطيين هو الذي أثر في عمله البارز "**التحقيق في طبيعة ومسببات ثروة الأمم**" ، وقد كانت شهرته مباشرة وظلت إلى الأبد.

في الحقيقة ، يعد كتاب **ثروة الأمم** " Wealth of Nations" ، من أهم أعمال و أبرز اسهامات أدم سميث في هذا المجال أين تناول موضوع عن تقسيم العمل في الاقتصاد. في كتابه الثاني المسمى ب: **مسببات التحسين في القوى الإنتاجية للعامل،** استطاع سميث أن يرسي الأساس لتبسيط العمل الحديث ودراسة الوقت. وحاول أن يبرهن على أن تقسيم العمل يزيد من إنتاجية العاملين وفقا لعدة أسباب أهمها يتعلق بالبراعة المتزايدة للعمال في أداء مهامهم البسيطة و توفير الوقت اللازم لتأقلمهم مع وظائفهم ، الى جانب دور الابتكار لآلات بهدف زيادة الإنتاجية التي يتم

تعزيزها أيضًا من خلال مكافأة العاملين مقابل جهودهم و بالتالي التقسيم الفعال للعمل. أما في كتابه "**نظرية العواطف الأخلاقية**" The Theory of Moral Sentiments ، ناقش أدم سميث القوى الأخلاقية التي تربط الناس بعضهم بعضًا في مجتمع عامل. وقال إن الناس يمكنهم أن يوجدوا في مجتمع ما، ويكونوا عرضة لضرر متبادل، وفي حاجة لأن يساند بعضهم بعضًا من خلال التناغم الطبيعي بين مبادئ الحرية والعدل.

اضافة لذلك، قدم سميث أفكارًا مهمة عن الأنشطة التي يجب على الحكومة والمديرين في الإدارة العامة تدعيمها و التي تشمل ثلاث مسئوليات أساسية : (1) الدفاع عن البلد ؛ (2) إدارة العدل وتوفير العدالة ؛ (3) تقديم بعض الخدمات العامة والمحافظة عليها، الى جانب آلية استخلاص مصادر دخل لدعم الأنشطة الحكومية. وهكذا إضافة إلى مساهماته في مجال الإدارة، كان سميث من بين أوائل من صاغوا السياسات المالية و الاجتماعية، و المتمثلة أساسا في تبني الأمم للمسئولية الاجتماعية والعدل لأفراد المجتمع ، بغية تطوير البنية التحتية الاجتماعية لفائدة الجميع في المجتمع.

- **جون ستيوارت ميل (1806-1873) :** فيلسوف ومفكر اقتصادي إنجليزي ، ولد في لندن ، ونشأ في رعاية أب يقدر العلم ويحرص على اكتساب المعارف، فقد كان والده جيمس ميل فيلسوفا ومؤرخا وصاحب إسهامات في علم الاقتصاد، وهو ما كان له بالغ الأثر في حياة ابنه البكر جون وتشكيل ميوله نحو الفلسفة والاقتصاد في سن مبكرة.

يعد من رموز المذهب النفعي في الفلسفة وأحد أقطاب المدرسة الكلاسيكية في الاقتصاد حيث انتهج المنطق الاستقرائي، والفلسفة التجريبية ضد النزعة اليقينية، وكان من مدافعي الحرية الفردية والمساواة والديمقراطية وحقوق المرأة، كما هاجم

التعصب الديني ، وطالب بالتعليم الإلزامي. هذه الأسباب ساهمت و حفزت ستيوارت ميل في تأسيس جمعيةَ "مذهب المنفعة" عام 1822.

كما ينظر ستيوارت ميل للتنمية الاقتصادية كوظيفة للأرض و العمل و رأس المال حيث يمثل العمل و الأرض عنصرين أصيلين للإنتاج في حين يعد رأس المال تراكمات سابقة لناتج عمل سابق ، و يتوقف معدل التراكم الرأس مالي علي مدي توظيف قوة العمل بشكل منتج فالأرباح التي تكتسب من خلال توظيف العمالة غير المنتجة مجرد تحويل للدخل . و من سمات هذه النظرية :

- ***التحكم في النمو السكاني*** : يعتقد ميل بصحة نظرية مالتوس في السكان و قصد بالسكان الذين يؤدون أعمالا إنتاجية فحسب و اعتقد أن التحكم في السكان يعد أمرا ضروريا للتنمية الاقتصادية ؛
- ***معدل التراكم الرأسمالي*** : يري ميل أن الأرباح تعتمد علي تكلفة عنصر العمل و من ثم فإن معدل الأرباح يمثل النسبة ما بين الأرباح و الأجور ، فعندما ترتفع الأرباح تنخفض الأجور و يزيد معدل الأرباح و التي تؤدي بدورها إلي زيادة التكوين الرأسمالي و بالمثل فأن الرغبة في الادخار هي التي تؤدي إلي زيادة معدل التكوين الرأسمالي ؛
- ***معدل الربح*** : حسب ميل ، يتراجع معدل الأرباح نتيجة لقانون تناقص قلة الحجم في الزراعة و زيادة عدد السكان وفقا لمعدل مالتوس و في حالة غياب التحسن التكنولوجي في الزراعة و ارتفاع معدل نمو السكان بشكل يفوق التراكم الرأسمالي فإن معدل الربح يصبح عند حده الأدنى و مما يتسبب في حالة من الركود ؛
- ***حالة السكون:*** يعتقد ميل أن حالة السكون متوقعة الحدوث في الأجل القريب و يتوقع أنها ستقود إلي تحسين نمط توزيع الدخل و تحسين أحوال العمال و لكن

ذلك يمكن أن يكون ممكنا من خلال التحكم في معدل الزيادة في عدد طبقة العمال بالتعليم و تغيير العادات ؛

-***دور الدولة*** : يعتبر ميل من أنصار سياسة الحرية الاقتصادية التي يجب أن تكون القاعدة العامة ، لذلك فقد حدد دور الدولة في النشاط الاقتصادي عند حدة الأدنى و في حالات الضرورة فقط مثل اعادة توزيع ملكية وسائل الإنتاج.

توفي ميل في عام 1873 تاركا وراءه عدة مؤلفات و مقالات في الفلسفة والاقتصاد السياسي ، من أهمها : "نظام المنطق" (1843)، "مبادئ الاقتصاد السياسي" (1848)، "عن الحرية" (1859)، "الحكومة التمثيلية" (1861)، "المذهب النفعي" (1863)، "أوغست كونت والمذهب الوضعي" (1865)، "عن الطبيعة" (1874)، "استعباد النساء" (1869) ، و"ثلاث مقالات حول الدين" (1874).

- **دافيد ريكاردو (1772-1823)** : اقتصادي وسياسي إنجليزي ، يُعدّ من أبرز رموز المدرسة الكلاسيكية في الاقتصاد و صاحب عدة نظريات اقتصادية من أشهرها نظرية "الميزات النسبية" في مجال التجارة الدولية. ولد ريكاردو في عام 1772 في مدينة لندن لأسرة يهودية بورجوازية من أصول برتغالية هاجرت إلى هولندا ثم استقرت في إنجلترا قادمة من أمستردام عام 1760. بدأ العمل بمعية والده وهو في 14 من عمره، وكان والده يشتغل سمسارا في بورصة لندن. انفصل عنه والداه حين بلغ من العمر 21 عاما بسبب زواجه من فتاة تنتمي إلى طائفة "الكويكر" المسيحية، فاشتغل لحسابه الخاص في مجال السمسرة في البورصة والمصارف وحقق ثروة مهمة في غضون سنوات قليلة. وبعد أن جمع ثروة مهمة، واشترى عددا من الأراضي، تفرغ لدراسة الفكر الاقتصادي ونظرياته، وكان ذلك سنة 1814.

يعتبر ريكاردو اقتصاديا ليبراليا بجدارة ، ومدافعا عن حرية العمل والتجارة والتبادل الحر بين الأمم حيث كان متأثرا بالأفكار الاقتصادية الليبرالية لآدم سميث ، كما

ساهمت صحبته للاقتصاديين جيمس ميل وتوماس مالتوس اللذيْن عاصراه في تطوره الفكري ، بالإضافة إلى أثر صديقه الفيلسوف ومؤسس مذهب النفعية جيريمي بنتام في تشكل قناعاته الفكرية.

عمل ريكاردو سمسارا في مجال الأسواق المالية والمصارف إلى أن بلغ 42 من العمر ، ثم اعتزل العمل وتفرغ للدراسة والتأليف والعمل السياسي أين بدأت تجربته مع التأليف والإنتاج الفكري بمناسبة الحروب النابليونية ، التي منحته الفرصة للتعبير عن أفكاره الاقتصادية من خلال مجموعة من المقالات نشرتها صحيفة "مورنينغ كرونيكل" في الفترة 1809-1810 ، تحدث فيها عن أن سبب المشاكل المالية التي تتخبط فيها إنجلترا من تضخم وإيقاف لقابلية تحويل العملة الورقية إلى الذهب، يكمن في إصدار بنك إنجلترا للعملة الورقية بشكل مفرط إبان فترة الحرب ، وربط ذلك بانخفاض قيمة العملة النقدية الإنجليزية ، ليقوم بنشر أول مؤلَّف له بعنوان "السعر المرتفع لسبائك الذهب، دليل على انخفاض قيمة العملة الورقية" في عام 1811 ، وقد تبنت السلطات أطروحاته في إعادة تنظيم بنك إنجلترا. ويُعتبر هذا العمل بمثابة الأساسات العلمية الأولى للنظرية الكمية للنقود.

فيما بعد ، أصدر ريكاردو كتابا أخرا بعنوان "مقالة حول تأثير الأسعار المنخفضة للقمح على أرباح الرأسمال" في عام 1815 ، وسعى فيه إلى تحليل العلاقة بين الريع العقاري والأجور والأرباح في اقتصاد يعتمد على منتَج وحيد هو القمح. ثم عمم تحليله ليشمل اقتصادا متنوعا في كتابه المشهور "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب"، الذي صدر عام 1817 وأعاد نشره عامي 1819 و 1821 بعد تنقيحه وتعميق الأسس العلمية لنظريته. اضافة لذلك ، تُعَدُّ نظرية "الميزة النسبية" أهم إسهام لريكاردو في علم الاقتصاد ، أين بين من خلالها أن من مصلحة كل بلد أن يتخصص في إنتاج

السلع التي لا تكلفه كثيرا مقارنة بباقي السلع التي ينتجها ، حتى وإن كانت بلدان أخرى في العالم تستطيع إنتاج هذه السلع بتكلفة أقل منه.

من جهة اخرى ، أعاد ريكاردو صياغة مفهوم سميث عن القيمة ، وأوضح أن العمل هو وحده الذي يحدد القيمة التبادلية للسلع وليست المنفعة التي تحققها للإنسان ، محتجا بأن سلعا مثل الماء تحقق منفعة جمة لكنها لا تملك أي قيمة تبادلية نظرا لوجودها بوفرة. وقد استبعد أيضا أن يكون الريع العائد من امتلاك الأرض مصدرا للقيمة. كما طوّر مفهوم "الأجر الطبيعي" وهو الأجر الذي يوفر للعامل ضروريات العيش من مأكل وملبس ومسكن ، و ذهب إلى أن الأجور تخضع لقانون يحكم عليها بالاستقرار عند مستوى هذا الأجر الطبيعي.

تُوفي ريكاردو عام 1823 تاركا وراءه عدة كتب و مقالات ، الا أنها تعرضت للعديد من الانتقادات بلغت أوجها مع بروز أقطاب المدرسة الكلاسيكية الجديدة في الاقتصاد مثل وليام ستانلي جيفونز، وليون فالراس، وألفريد مارشال.

(ج) المذهب التجاريين" المركنتلية"

ظهر هذا المذهب الاقتصادي في بداية القرن السادس عشر في أوروبا و استمر حتى القرن الثامن عشر. علميا، يرجح المعنى الحرفي لهذا المصطلح هو الميول إلى المتاجرة و الربح من دون أي اعتبارات أخرى ، حيث بدأت بوادر نشوء هذا المذهب في أوروبا ، خاصة ، تظهر من خلال تقسيم الموارد من أجل زيادة قوة ثروة الدولة النقدية و التركيز على زيادة كمية المعادن الثمينة مثل الذهب و الفضة وإهمال قطاعات الإنتاج الأخرى من زراعة و صناعة و غيرها ، إذ يعتقد أتباعه أن قوة المجتمع تكمن في ما يملك من ذهب و فضة و معادن ثمينة ولا علاقة لقوة المجتمع بقدرته على إنتاج السلع و الخدمات الأخرى.

و قد كان أول باحث إقتصادي قام بالتوسع في البحث عن المذهب التجاريين هو الفرنسي انطوان دي مونكرتيان (1575-1621) في كتابه "الإقتصاد السياسي" عام 1616. في إيطاليا ، اشتهر الكاتب انطونيو سيرا ، حيث قام بتحليل أسباب نُقص القطع النقدية في مملكة نابولي و العوامل التي أدت إلى عكس التوجه الاقتصادي.

نظريا ، تقوم سياسة التجاريين التي تستهدف الحصول على أكبر قدر من المعدنيين الذهب والفضة والاحتفاظ به أو زيادته على وسيلتين رئيسيتين يمكن تلخيصها بما يلي:

- **السياسة المعدنية** : وهي التي أعتمدها فلاسفة التجاريين في أواخر القرن الخامس عشر و اوائل القرن السادس عشر و المتمثلة أساسا في منع تصدير الذهب والفضة إلى الخارج للحفاظ عليه من التسرب مع إلزام المصدرين باستحصال مقابل حصيلة الصادرات ، ذهبا أو فضة ، وإلزام المستوردين مقايضة السلع المستوردة بسلع وطنية قصد تشجيع المصارف لمنح فائدة مرتفعة على الودائع الأجنبية مع قبول النقود الذهبية والفضية بأكثر من قيمتها ؛

- **السياسة التجارية:** وهي التي راجت في القرن السابع عشر واعتمدت الميزان التجاري الموجب الذي يكون في صالح الدولة لإدخال الذهب والفضة في البلاد. ولتحقيق ذلك ، يترتب أتباع السياسات كالأخذ بنظام الحصص بالنسبة لاستيراد بعض السلع مع فرض قيود نوعية على بعض الأنواع من المنتجات المستوردة و حصر عمليات النقل على البواخر ووسائط النقل الوطنية ، الى جانب تجويد النوعية والأخذ بمبدأ المنافسة عند التصدير.

بالمقابل ، لم يخلوا مذهب التجاريين من انتقاد شديد، فقد هاجمه الكثير من الكتاب الانكليز آنذاك ومنهم دولي نورث في كتابه "Discourses Upon Trade" الذي نشر عام

1691، وكذلك وليام بيتلي مؤلف كتاب الحساب السياسي الذي نشر عام 1691 ، الى جانب المفكر دافيد هيوم و أعماله المنبثقة من الكلاسكيين.

(د) التيار الماركسي

الماركسية مصطلح يدخل في علم الإجتماع و الإقتصاد السياسي والفلسفة. سميت بالماركسية نسبة لكارل ماركس (1818-1883) ، فيلسوف ألماني و عالم اقتصاد ، صحفي وثوري أسس نظرية الشيوعية العليمية بالإشتراك مع فريدريك إنجلز (1820-1895) و هما من معلمي الشيوعية فقد كان الإثنان إشتراكيان بالتفكير ، لكن مع وجود الكثير من الأحزاب الإشتراكية ، تفرد ماركس و أنجلس بالتوصل إلى الإشتراكية كتطور حتمي للبشرية ، و فق المنطق الجدلي و بأدوات ثورية فكانت مجمل أعمال كل من كارل ماركس و فريدريك أنجلس تحت اسم واحد و هو الماركسية أو الشيوعية العلمية ، حيث كانت أعمالهم تهتم في المقام الأول في تحسين أوضاع العمال المهضومة حقوقهم من قبل الرأسماليون ، والقضاء على استغلال الرأسماليون للإنسان العامل.

بعد أن وضع كارل ماركس وفريدريك إنجلز كتاب البيان الشيوعي سنة 1848 ، ابتدأ العالم يدرك كلمة الماركسية ولكن لم تكن فكرتها قد تبلورت. أصبح ذلك من ممكنا بعد سنة 1917 مع ثورة البلاشفة في روسيا .ومن ثَمّ، أصبحت العقيدة الماركسية ومنها الماركسية-اللينينية اتجاها سياسيا عالميا يسعى إلى إرسائه جزء من الدول المساندة لهذهِ الإيديولوجيا ، ومن الجانب الآخر تسعى الدول الرأسمالية إلى تدميرها باعتبارها عدوّا رئيسيّا لها. كما تقوم الماركسية أساسا من عدة مناهج، من أهمها :

-**الفلسفة الألمانية** : فقد أهتما بالفلسفة الكلاسيكية الألمانية وخاصة مذهب "هيغل" الجدلي، ومذهب فيورباخ المادي ، ونقد المذهبين ليخرج بمذهبه الفلسفي وهو المادية الجدلية ؛

-**الاقتصاد السياسي الإنجليزي**: وخاصة للمفكر آدم سميث والنموذج الاقتصادي لديفيد ريكاردو، حيث قاما بنقد الاقتصاد وفق المنطق الجدلي وقدما الاقتصاد السياسي الماركسي ؛

-**الاشتراكية الفرنسية** : تأثر كل من ماركس و صديقه بالاشتراكية الفرنسية في القرن التاسع عشر لأنها كانت تمثل أعلى درجات النضال الحاسم ضد كل نفايات القرون الوسطى وأهمها الإقطاعية وقدم اشتراكيته العلمية والتي هي تمثل تغير ثوري وحتمي.

(ه) التيار النيوكلاسيكي (الحدي)

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينيات من القرن التاسع عشر ، و الذي يستمد أفكاره بمساهمات أبرز اقتصادييها: ألفريد مارشال، فيسكل وكلارك ، قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النُّمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي. بمعنى أخر ، يدعو هذا التيار إلى تجديد وتطوير افكار التيار الكلاسيكي. لذا يعتبر كرد على الرأسمالية و تطور العلوم.ولعل أهم أفكار النيوكلاسيكي تتمثل في :

- أن النُّمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة، ذات تأثير إيجابي متبادل ، حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو ، لتبرز فكرة مارشال ، المعروفة بالوفرات الخارجية ، كما أن نمو الناتج القومي يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح ؛

- أن النُّمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع (العمل، الأرض، الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم، التكنولوجيا) ؛

- بالنسبة لعنصر العمل نجد النظرية تربط بين التغيرات السكانية وحجم القوى العاملة ، مع التنويه بأهمية تناسب الزيادة في السكان أو في القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة ؛

- فيما يخص رأس المال ، اعتبر النيوكلاسيكيون عملية النُّمو محصلة للتفاعل بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية ، فزيادة التكوين الرأسمالي تعني زيادة عرض رأس المال ، التي تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة ، فتزيد الاستثمارات ، ويزيد الإنتاج ، ويتحقق النُّمو الاقتصادي ، هذا مع الإشارة إلى دور الادخار في توجيه الاستثمارات. لذا ، يعتبر النيوكلاسيكون الادخار عادة راسخة في الدول التي تشق طريقَها نحو التقدم ، لتأخذ بذلك عملية الاستثمار والنُّمو شكلاً آليًّا ميكانيكيًّا ؛

- أما عنصر التنظيم فيرى أنصار النظرية أن المنظم يشغل التطور التكنولوجي بالصورة التي تنفي وجود أي جمود في العملية التطويرية ، وهو قادر دائمًا على التجديد والابتكار ؛

- أن النُّمو الاقتصادي كالنُّمو العضوي - وصف مارشال - لا يتحقق فجأة ، إنما تدريجيًّا ، وقد استعان النيوكلاسيكون في هذا الصدد بأسلوب التحليل المعتمد على فكرة التوازن الجزئي الساكن ، مهتمين بالمشاكل في المجال القصير ، حيث يرون أن كل مشروع صغير هو جزءٌ من كلٍّ ينمو في شكل تدريجي متسق متداخل ، وبتأثير متبادل مع غيره من المشاريع ؛

-أن النُّمو الاقتصادي يتطلب التركيز على التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة.

في المقابل ، وجهت لهذا التيار مجموعة من الانتقادات ، نذكر منها :

+التركيز على النواحي الاقتصادية في تحقيق النُّمو والتنمية متجاهلة النواحي الأخرى التي لا تقل أهمية؛ كالنواحي الاجتماعية، والثقافية، والسياسية ؛

+القول بأن التنمية تتم تدريجيًّا بخلاف ما هو متفق عليه في الكتابات الاقتصادية حول أهمية وجود دفعة قوية لحدوث عملية التنمية ؛

+الاهتمام بالمشكلات الاقتصادية في المدى القصير بدون الإشارة إلى ما قد يحدث على المدى الطويل ؛

+افتراض حرية التجارة الخارجية أمرٌ لم يسهل تطبيقه بعد ذلك مع وجود التدخل الحكومي والحواجز التجارية، خاصة بعد الثلاثينيات من القرن العشرين.

(و) المذهب الكينزي

ظهر التيار الكينزي في الثلاثينيات من القرن العشرين على يد مؤسسه الاقتصادي الانجليزي جون ماينار كينز (1883-1946). أسست النظرية الكينزية من خلال كتاب "النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود" عام 1936 وهذا راجع لمعارضة كينز للنظرية الكلاسيكية التي كانت من المسلمات في ذلك الوقت. عرف هذا التيار تبني واسع وتطبيق كبير خلال الأزمة العالمية لعام 1929 في الولايات المتحدة وأوروبا الصناعية بسبب انهيار أسعار بورصة الأوراق المالية ، مما نتج عنها أثار كارثية على مستوى البطالة ، ففي الولايات المتحدة فقد أكثر من 12 مليون منصبه من العمل و في ألمانيا 6 ملايين عاطل في عام 1933. بعد مجيء هتلر إلى السلطة في عام 1933 ، ولمعالجة أزمة البطالة ، قام بإنشاء جيش أغلبيتهم من العاطلين عن العمل.

نظريا ، لم يتعرض كينز لتحليل مشاكل الدول النامية و لكنه اهتم بالدول المتقدمة فقط ، حيث يري كينز أن الدخل الكلي يعتبر دالة في مستوي التشغيل في أي دولة ، فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي و الأدوات الكينزية و الاقتصاديات النامية و التي تتمثل في :

-**الطلب الفعال** : وفقا لكينز فإن البطالة تحدث بسبب نقص الطلب الفعال و للتخلص منها يقترح كينز حدوث زيادة في الإنفاق سواء على الاستهلاك أو الاستثمار ؛

-**الكفاية الحدية لرأس المال:** يرى كينز أن الكفاية الحدية لرأس المال تمثل أحد المحددات الرئيسية لنعدل الاستثمار وتوجد علاقة عكسية بين الاستثمار و الكفاية الحدية لرأس المال ؛

-**سعر الفائدة** :يمثل سعر الفائدة العنصر الثاني المحدد للاستثمار بجانب الكفاية الحدية لرأس المال في النموذج الكينزي. ويتحدد سعر الفائدة بدوره بتفضيل السيولة وعرض النقود ؛

-**المضاعف**: فالمضاعف الكينزي يقوم على أربعة فروض أساسية تتمثل في : وجود بطالة لا إرادية ، اقتصاد صناعي ، وجود فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية ، يتسم العرض بدرجة مرونة مناسبة و توفير سلع رأس المال اللازمة للزيادة في الإنتاج ؛

-**السياسات الاقتصادية** : هناك مجالات أخرى لا تتوافق فيها الظروف السائدة بالدول النامية مع متطلبات عمل السياسات الكينزية.

على الرغم من أن كينز كان من أهم الاقتصاديين الذين أعادوا الاهتمام بالنقود وأدمجها في النظرية الإقتصادية، فإنه كثيراً ما يُعاب عليه أنه كان أقل اهتماماً بالسياسة النقدية، وركز الاهتمام على السياسات المالية. والحقيقة أنه ينبغي التمييز- لدى كينز- بين أهمية النقود والتحليل النقدي من ناحية، وبين السياسة الاقتصادية

المناسبة سواء أكانت سياسة نقدية أو سياسة مالية من ناحية أخرى. فمن ناحية أهمية النقود في الاقتصاد، فإن الفضل يرجع إلى كينز في ضرورة إدماج النقود في النظرية الاقتصادية منذ البداية، فهو يرفض فكرة تقسيم التحليل الإقتصادي إلى تحليل عيني ثم إلى تحليل نقدي، ويرفض بالتالي المقولة التي ترى أن النقود محايدة ولا تأثير لها. فعند كينز النقود ليست مجرد وسيط في التبادل، بل إن هناك طلباً على النقود لذاتها (مخزن للقيم)، وبالتالي فإن الطلب على النقود ليس مشتقاً من الطلب على السلع.

المحاضرة الثانية : الدورات الاقتصادية

1. الأعوان الاقتصادية
2. الأسواق
3. علم السكان
4. المحاسبة الوطنية
5. ما هو الإنتاج
6. الاستثمار

المحاضرة الثانية : الدورات الاقتصادية

1. الأعوان الاقتصادية

- **العائلات** : للعائلات وظيفتان رئيسيتان: العمل والاستهلاك. من خلال عملهم أو نشاطهم، يحصلون على الدخل (العمل، النقل، الممتلكات، والمؤسسات الفردية) وبالتالي يمكنها أن تستهلك.

- **المؤسسات** : تقوم المؤسسات بوظيفتين رئيسيتين : الإنتاج والبيع لمنتوجها, مما يتطلب اقتناء مشتريات من وسائل الإنتاج، و بالتالي تنتج, تبيع وتوزع عائدات من مبيعاتها. غالبا, ما تستخدم تلك المؤسسات جزئيا الأرباح المحتملة في استثمارات جديدة.

- **الهيئات المالية** : تقوم المؤسسات المالية على جمع الادخار ثم على اعادة توزيعه في الاقتصاد بحيث نسمي الادخار تلك القيمة من الدخل المتبقي و الذي لم يتم استهلاكه.

- **الإدارات** : تقوم الإدارات على انتاج خدمات غير مسوقة و التي تمول بواسطة الإيرادات, فهذه العائدات تأتي من الرسوم, من الضرائب و من الاشتراكات الاجتماعية، الخ ... ليتم التبرع بها و دفعها للجماعات المحلية أو للهيئات الحكومية.

- **العالم الخارجي** : يشير العالم الخارجي إلى جميع المبادلات التي تجري ما بين الاقتصاد الوطني وبقية العالم. تشدر الاشارة بانه يتم دراسة الخارج في مجمله.

2. الأسواق

- **سوق الخدمات والبضائع :** يحدد هذا السوق كل من مستوى الإنتاج الوطني (العرض), مستوى الطلب، فضلا عن مستوى الأسعار.

- **سوق الإنتاج :** في هذا السوق، يتم تبادل السلع ووسائل الإنتاج, كما يتضمن، على وجه الخصوص، سوق العمل حيث يحدد مستوى التشغيل ومستوى الأجور.

- **أسواق رأس المال :** يعرف سوق رأس المال أيضا بسوق الائتمان و الذي هو في الأصل عبارة عن مكان لتبادل و كسب لرأس المال قصد القدرة على تنفيذ نشاط معين , وبالتالي يتم تحديد أسعار الفائدة و المعروفة بحقوق الإيجار للمال.

- **أسواق الصرف الأجنبي :** سوق الصرف الأجنبي هو عبارة مكان التبادل بين العملات الدولية المختلفة أين يتم تحديد معدل سعر الصرف.

3. علم السكان

يوجد ارتباط قوي بين النمو الديموغرافي والتطور الاقتصادي بحيث تشكل الزيادة في تعداد السكان عاملا مهما من عوامل التقدم الاقتصادي و هذا بواسطة رفع في الطلب و الذي بدوره سوف يحفز الصناعة وبالتالي خلق لفرص عمل جديدة. لكن, الانفجار في عدد السكان يعتبر مشكلة أيضا.

(أ) تركيب السكان

عادة ما يستخدم المعايير التالية في الدراسات و الأبحاث :

- **حجم السكان :** يعتبر حجم السكان المؤشر الأول في الديموغرافيا كونه يمثل و يقيس حجم المجموعة البشرية ؛

- **التوزيع الجغرافي :** التوزيع الجغرافي عبارة عن تقنية يتم فيها تنظيم لتوزيع السكان عبر اقاليم أو مناطق مختلفة والتي يقطن و يقيم بها هؤلاء الأشخاص أين يتم فيها الاعتماد و التبني لمفهوم الكثافة و الذي يدل على عدد السكان لمنطقة معينة مما يساهم في شرح و تفسير تواجد فروق كبيرة بين المناطق المختلفة، االبلدان أو لمختلف القارات, كونه أن الارتفاع في الكثافة يطرح مشاكل اقتصادية متنوعة بسبب الحرمان من المرافق العامة والافتقار إلى المساحات الضرورية للحياة ؛
- **التوزيع حسب الجنس :** حاليا، يولد عدد أكبر من البنات على الذكور و هذا راجع الى الارتفاع من معدل وفيات الذكور في الولادات ؛
- **التوزيع حسب العمر :** يعتبر العمر أو السن متغير مهم كونه هناك فئات من العمر تكون نشطة و اخرى غير نشطة في مجتمعنا. يجدر الاشارة بأن الفئة النشطة تحصل على الدخل في حين أن الفئة غير النشطة تكون على عاتق النشطة.

(ب) تطور السكان

يستخدم المعايير التالية .

- **تدفق الداخلين :** معدل الازياد و مستوى الهجرة المتاتية
- **تدفق الخارجين :** معدل الوفيات و مستوى الهجرة المغادرة
- **التغير العام في عدد السكان :** عبارة عن مجموع الرصيد الطبيعي وصافي الهجرة.

4. المحاسبة الوطنية :

(أ) تطور دور الدولة

ترتبط المحاسبة الوطنية و المعروفة أيضا المحاسبة القومية بدور الدولة و التي عرفت أهمية كبيرة بعد الأزمة الاقتصادية لعام 1929. يرجع ذلك الى احتياجات الدولة من

لوحات القيادة و التي تتيح بيانات شاملة و واضحة قصد توجيه سياستها الاقتصادية.

(ب) مبادئ المحاسبة الوطنية

- **المكان والزمان** : يعرف الاقتصاد الوطني على أنه مجموع أنشطة الوحدات المقيمة في القطر الاقتصادي.
- **الإنتاج** : ويحتل الإنتاج مكانة مركزية و جوهرية في النشاط الاقتصادي. لذا يتم احتساب جميع السلع والخدمات التي تم إنشاؤها من العمل المأجور و الذي يشمل السلع المسوقة المقومة بسعر السوق والسلع غير المسوقة المقومة بتكاليف الإنتاج.
- **الأعوان** : تستخدم عادة الوحدة المؤسسية كوحدة إحصائية (محاسبة خاصة + استقاللية القرار) وتجمع هاته الوحدات المؤسسية في قطاعات مؤسسية.

5. ما هو الإنتاج ؟

يمكن قياس مستوى الإنتاج باستخدام أدوات مثل الانتاج المحلي الخام والناتج القومي الخام. فنسمي عملية الإنتاج كل عملية تؤدي الى خلق منتوج جديد و هذا بواسطة الجمع بين عوامل الإنتاج معينة و التي تكون أصلية كالموارد الطبيعة و الموارد البشرية أو عبارة عن المشتقات كرأسمال. كما يتم الإنتاج في الشركات و المؤسسات من أجل تلبية الاحتياجات.

فيما يلي, سوف نتطرق الى عوامل الإنتاج بالتفصيل:

(أ) الطبيعة، الأرض

هذه الموارد محدودة ومن المرجح أن يتم استنزافها, و تشمل كل من :

- الموارد الطبيعية
- المواد الخام (المعدنية والخضروات والحيوانية)
- الطاقة أولا (النفط، ...)

(ب) الأشخاص ، الموارد البشرية

و تشمل كل من :

- مجموع السكان = الأفراد النشطين + الأفراد غير نشطين
- القوى العاملة = الموظفين + العاطلين عن العمل
- معدل النشاط = الأفراد النشطون / مجموع السكان
- مدة العمل : ذهبت من 63 ساعة / أسبوع في عام 1870 إلى 35 ساعة في وقتنا الحالي.
- العمل غير المضمون (اللا مستقر): حاليا، لا يمكن التأكد من الاحتفاظ بالوظيفة لفترة طويلة (العمل بدوام جزئي، العقود محددة المدة، وظائف الشباب، وما إلى ذلك)

(ج) العمل

يتضمن كل من :

- زيادة في الرواتب
- زيادة في المؤهلات
- تثليث الأنشطة (هناك نمو هائل في قطاع الخدمات)
- تزايد من الجانب الاجتماعي من الأنشطة المحلية

(د) الرأسمال

نظريا, نفرق ما بين نوعين الرأسمال :

- **رأس المال المادي (السلع المادية للإنتاج) :** و يشمل كل من :

- السلع الموجهة للإنتاج
- الأصول الثابتة: هي المعدات ذات صلاحية كبيرة و اهتلاكها بطيء أو تدريجي
- الأصول المتحركة : تتضمن الرأسمال الذي يختفي أثناء عملية الإنتاج.
- الأصول المعنوية أو غير الملموسة: الموارد التقنية والتجارية، وبراءات الاختراع، والبرمجيات والتي تحظى بأهمية متزايدة.

- **الجانب المالي :** و يتضمن كل من :

- احتياطي الشركة
- الائتمان المصرفي، الائتمان الداخلي
- الدولة (الإعانة، المعونة الاستثمارية)
- الاصول في الخارج

6. الاستثمار

يعتبر الاستثمار عملية اقتصادية أساسية كونها محددة لتراكم رأس المال اللازم لدعم عجلة النمو الاقتصادي, فالاستثمار يقوم على تفعيل حركية النشاط الاقتصادي و يسمح بتحسين تقنيات الإنتاج وتطوير التقدم التقني, مما يساهم بشكل قوي في خلق للوظائف و رفع الدخل الوطني. لذا, نجد موضوع الاستثمار في صميم المناقشات الاقتصادية و المناظرات السياسية على وجه الخصوص.

(أ) أنواع الاستثمارات

يقتصر الاستثمار على قياس شراء السلع المادية فقط. عموما ، نجد هناك ثلاثة أنواع من الاستثمارات :

- **الاستثمار البديل** : يقوم على تجديد الأصول المستخدمة أو المعتبرة منتهية الصلاحية و الاستعمال.
- **استثمارات التوسع** : يقصد بها تلك الاستثمارات التي تزيد في القدرات الانتاجية و بالتالي نمو في قدرة المؤسسات.
- **استثمارات التحديث** أو المعروفة **باستثمارات الانتاجية**.
- اضافة الى ذلك ، تعتبر بعض الإنفاقات في قطاع الخدمات استثمارا كونها تزيد من الإنتاجية.
- **الاستثمارات غير الملموسة (المعنوية)** و التي تضم استثمارات البحث و التطوير ، التدريب والبرمجيات. الى جانب إنفاق المعرفة (البحث)، استثمارات الخبرة (التدريب)، تقنيات التنظيم (الطرق والبرمجيات) و تحصيلات المعرفة (الإعلانات وأبحاث السوق).

يشدر الاشارة بأن الاستثمارات لا تزال تمثل نفقات وسيطة بالنسبة للمحاسبة الوطنية.

(ب) محددات الاستثمار :

يرتبط قرار الاستثمار حسب و وفقا لمعايير متعددة:

- **الطلب** : يتعلق الطلب بتنفيذ المشاريع الاستثمارية المربحة فقط و ذات منافذ و فرص تبدو كافية ، و بالتالي من الضروري أيضا أن تكون قدرات الإنتاجية للمشاريع

الاستثمارية كافية و اجابية. لهذا الغرض ،نستعمل معدل استخدام القدرات الإنتاجية للمشروع.

- **الأرباح** : لا تستثمر شركات الاستثمار إلا إذا كانت تتوقع أرباحا مستقبلية جذابة و مهمة.
- **الوضع المالي للمؤسسة** : على المستثمرين الأخذ بعين الاعتبار في قدرتهم على تمويل المشاريع. في حالة الطلب على قروض خارجية ، فان المستثمر يخضع لشروط معينة قصد الموافقة على منحه ايها و التي ترتبط بمستوى وضعيته للمديونية الحالية وهيكلتها. لذا ، يجب أن تكون تكلفة القرض و المحددة حسب معدل سعر الفائدة ، ان نكون أقل من معدل الربح.

المحاضرة الثالثة : الجغرافيا الاقتصادية

-مفاهيم و مقاربات -

1. تعريف و أهداف الجغرافيا الاقتصادية
2. الجغرافيا الاقتصادية : مفاهيم و مناهج
3. الجغرافيا الاقتصادية و موضوعها
4. فروع الجغرافيا الاقتصادية

المحاضرة الثالثة : الجغرافيا الاقتصادية

- مفاهيم و مقاربات -

1. المكان في الفكر الاقتصادي التقليدي (القديم)

تراعي نظرية سلوك المستهلك عناصر الثروة دون الرجوع الى معايير الموقع. من جهة أخرى ، تشمل نظرية سلوك المنتج متغيرات التكلفة و عوامل الانتاج بغض النظر عن المحددات المستخدمة في اختيار موقع نشاط الانتاج.

لذا يواجه الأفراد لنظرية أحادي الاحداثيات (المنقطة Ponctiforme) التي تستند أساسا الى المتعاملين كانوا مشترين بدون احداثيات و الذين يقتنون سلعهم من مؤسسة بدون احداثيات أيضا في حد ذاتها و التي تحصل على عوامل الانتاج من البائعين بدون احداثيات أيضا.

ان تزامن سلوك الاعوان الاقتصادية (المنتجين و المستهلكين) و الذي يسمح من تحديد شروط التوازن في النظام الاقتصادي ذو منافسة تامة في اطار ثابت و لحظي اطلاقا. لذا فان الاجراءات و التفاعلات بين الأعوان تتحقق في وقت واحد و بدون تكلفة. ففي هذا الكون المعقد من المنافسة التامة ، يجد الافراد أنفسهم في موضع Pareto المثل المتميز بالتوازن المستقر. في هذا السياق, نلاحظ ما يلي:

- التوزيع الأمثل للسلع (تعادل المعدلات الحدية بين السلع) ؛
- التوزيع الأمثل للعوامل (تعادل المعدلات الحدية للاحلال بين العوامل) ؛
- الكمية المثلى من الانتاج لكل من السلع (تعادلات المعدلات الحدية للتحويل بين السلع).

- **أمثلية باريتو Pareto :** مصطلح اقتصادي استخدمه العالم الاقتصادي الايطالي Vilfredo PARETO يطلق على حالة الكفاءة الاقتصادية التي تحدث عندما لا يمكن زيادة منفعة مستهلك أو سلعة ما إلا عن طريق الاضرار بمستهلك أخر أو سلعة أخرى.

و بالتالي لا يمكن تحقيق هذه الشروط إلا اذا :

- أسعار العوامل و السلع تكون موحدة لكل الأعوان ؛
- عوامل الانتاج تكون متحركة تماما ؛
- مستوى الانتاج للشركات محدد بواسطة تعادل التكلفة الحدية مع سعر السلع.

فمواجهة هذه الشروط مع الواقع الاقتصادي تبين هشاشة النتائج :

- تباين أسعار العوامل و السلع على مر الزمان و المكان بسبب وجود تكاليف النقل و التوزيع غير المتكافئ للعوامل الاقتصادية في المكان. التوزيع غير المتساوي للمعلومات و تمايز المنتجات ؛
- صلابة (عكس مرونة) تعرقل التحرك التام للعوامل : الحواجز أمام الدخول من حيث توافر الرأسمال, الاحتفاظ بالمعلومات الى جانب وجود حدود ؛
- ظواهر اقتصادية جديدة, وجود قطاعات ذات عوائد متزايدة, نقائص السوق تسمح لبعض المؤسسات بالاستفادة من قوة سوقية على حساب الأفضلية الاجتماعية.

استنادا لهذه التحليلات, يمكن الخروج بالاستنتاج الأتي :

" المكان ليس محايدا اقتصاديا"

2. الجغرافيا الاقتصادية : مفاهيم و مناهج

هو علم ملموس يدرس العلاقة بين الفضاء المعيشي و الحياة الاقتصادية : "**لا توجد حياة اقتصادية بدون مكان**" ، و هذا يؤدي الى طرح الأسئلة من النوع التالي :

- لماذا استمرارية تجمعات البطالة و الفقر في المناطق التي تنتمي الى نفس الكيان الجغرافي؟
- لماذا التصحر المناطق المحاذية لمصالح المناطق المركزية ؟
- لماذا الازدحام في المناطق الشمالية ؟
- لماذا تتلاشى الفوارق الاقتصادية الاقليمية في اوقات معينة و تزداد سوءا بالنسبة للآخرين ؟
- لماذا لا يميل المكان الى أن يصبح متجانس ؟

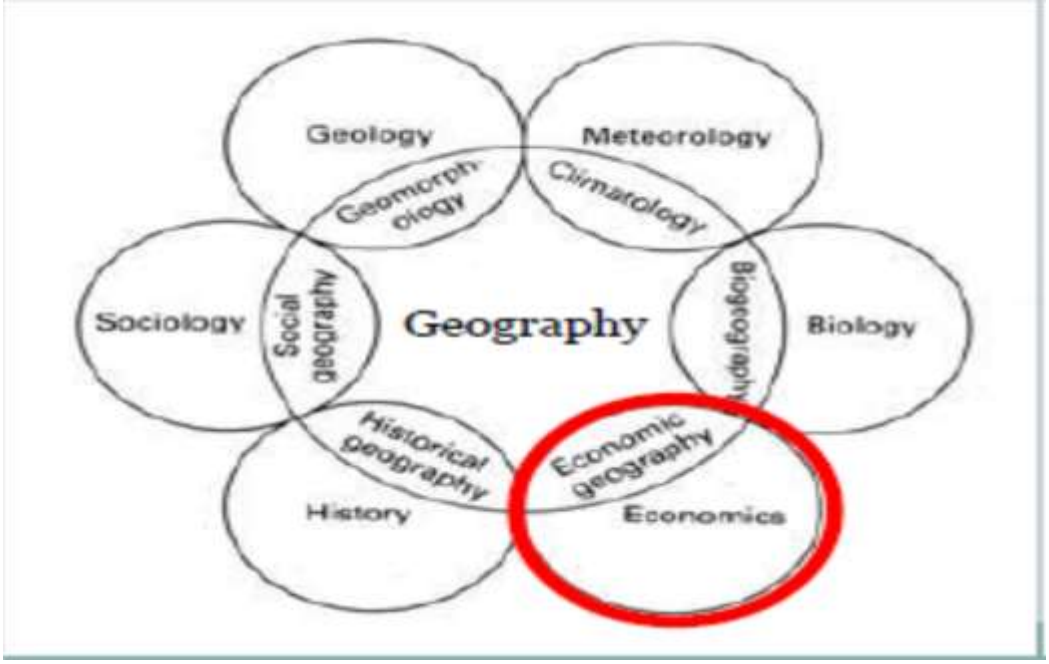

الشكل (1) : الجغرافيا الاقتصادية : مفهوم هجين و متعدد

يمكن تناول هذه التساؤلات استنادا الى عدة مناهج للدراسة في مجالات الجغرافيا الاقتصادية ، ولكل منها مؤيدون ومحبذون أو معارضون .ويمكننا أن نلخص هذه المناهج فيما يلي:

(أ) المنهج الإقليمي

عبارة عن دراسة « الموارد الاقتصادية » مجتمعة داخل إطار إقليمي ، كالإقليم المداري مثلًا أو قارة من القارات أو قطر من الأقطار أو إقليم محدود المساحة يتميز بالتجانس في ولا شكَّ أنَّ مثل هذا المنهج يعطي الدارس في النهاية قيمة حقيقية للإقليم الذي يدرسه. فهو يوضح التشابك الاقتصادي في الإقليم مبينًا تكامله أو نواحي النقص فيه.

والملاحظ أن معظم الكُتَّاب يجمعون على وجوب تقسيم العالم إلى أقاليم اقتصادية Economic Regions ، ومثل هذا التقسيم ليس أمرًا سهلًا ؛ فقد تكون حدود الأقاليم في بعض مناطقه حدودًا طبيعية (مناخية أو نباتية ، أو تتصل بمظاهر السطح المختلفة) أو حدودًا بشرية (كثافة سكانية معينة ؛ عرف خاص ـــدين خاص ـــنظام جمركي محدد ...إلخ) وهذا أمر واضح إذا ما أخذنا الزراعة والصناعة كلٌّ على حدة .فهناك ضوابط بشرية تلعب دورًا إيجابيًا في تحديد أنواع من الأقاليم الزراعية .وفي الوقت ذاته تتأثر بعض الأقاليم الزراعية بضوابط خارجية معينة ، كالإقليم المداري الذي يتأثر بضوابط بشرية مصدرها أقاليم الصناعة في أوروبا وأمريكا.

هذا بطبيعة الحال إلى جانب مجموعة الضوابط الطبيعية ، وفي الدراسات الإقليمية التفصيلية نجد تداخلًا بين الفواصل الطبيعية والبشرية مما يؤدي في نهاية الأمر إلى صعوبة تحديد الأقاليم على أساس واحد أو اثنين.

ورغم كل هذه الصعوبات، فإن الدراسة الإقليمية تفيد — بلا شك — في دراسة التكتلات الاقتصادية في العالم إذا ما أخذنا هذه التكتلات على أنها وحدات سياسية تتداخل وتترابط فيها الظروف الطبيعية والبشرية في أقاليم اقتصادية عديدة يربط بينها تخطيط وسياسة إنتاجية واقتصادية معينة.

(ب)المنهج الاقليمي

يعتبر المنهج المحصولي بلا شك أقدم وأسهل مناهج الدراسة في الجغرافيا الاقتصادية ، ولا يكاد يخلو كتاب من كُتبِ الجُغرافيا الاقتصادية — على أي منهج متبع — من معالجة وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على محصولية للإنتاج.

وبعد أن كان المنهج المحصولي في البداية تعدادًا للمساحة والمحصول والاستهلاك والتجارة .أدخل الكتاب الجديد أساليب جديدة في دراسة المحاصيل ؛ ومن أهم هذه من أسئلة يجب الرد عليها فيما يختص .E. B Shaw الأساليب ما أدخله الأستاذ بدراسة كل محصول أو سلعة على حدة ، وهذه الأسئلة هي :

- أين تُنْتَج وتُسَوَّق وتُسْتَهلك؟
- أين يُمْكن أن تُنتَج وتُسَوَّق وتُسْتَهلك؟
- لماذا تُنْتَج وتُسَوَّق وتُسْتَهْلَك؟
- كيف تُنْتَج وتُسَوَّق وتُسْتَهْلك؟

ففي دراسة Shaw لغلة معينة زراعية أو معدنية ، نجده يبدأ بالتعريف بطبيعة الغلة والنواحي التي تستخدم فيها ، مع الإشارة إلى تاريخ ظهورها واستخدامها ، الغلة معينة زراعية أو معدنية ، ثم ينتقل إلى تفصيل العوامل المختلفة التي يشترط توافرها لإنتاج هذه الغلة ، وتطبيق هذه العوامل على جهات العالم المختلفة ؛ لتحديد أيها يصلح

لإنتاجها . ثم يميز بين ما ينتجها فعلًا وما لا ينتجها من هذه المناطق الصالحة ، موضحًا الأسباب في كل حالة ، سواء أكانت طبيعية أم بشرية ، كالتعرض لأمراض وآفات معينة أو حدود بشرية خاصة. ثم ينتقل إلى تفصيل كيفية إنتاج هذه الغلة في كل منطقة ، مع توضيح مركز كل منطقة في عالم الإنتاج ، وهنا يشير إلى جميع مراحل الإنتاج التي تمر بها السلعة حتى تصل إلى يد المُستَهلِك الأخير .ويختم الدراسة Shaw بتوضيح مراكز القوى الرئيسية في العالم في إنتاج هذه السلعة. كما يقسم Shawإلى قسمين :

- **المنهج المحصولي العام** : ويقوم على دراسة المحصول الواحد في العالم ككل، مبتدئًا بالشروط الطبيعية والبشرية للإنتاج ، ومنتهيًا بالاستهلاك ، موضحًا في ذلك مراكز القوى الرئيسية في الإنتاج والتجارة كما سبق ذكره ؛

- **المنهج المحصولي الإقليمي :** وهو يتناول دراسة النشاط الاقتصادي المرتبط بغلة معينة في منطقة بالذات ، وقد اختار Shaw لتوضيحها نطاق الذرة في الولايات المتحدة ؛ فدرس الذرة كغلة تدخل ضمن دورة زراعية تشمل مجموعة من الغلات —تدرس ربما بتفصيل أقل — ثم يدرس كل ما يقوم على هذه الغلة من نشاط اقتصادي في المنطقة — زراعيًا كان أو صناعيًا — فتربية الحيوان وصناعة حفظ اللحوم تدخل في دراسة الجغرافيا الاقتصادية لنطاق الذَّرَة في الولايات المتحدة.

(ج) المنهج الحرفي

ومثل هذا المنهج يعتمد على تقسيم الموضوعات الاقتصادية على أساس حرفي متضمنًا دراسة الحرف كل على حدة في ترتيب تاريخي ؛ أي : الأقدم فالأحدث .ومن أهم الأمثلة مثل هذا المنهج كتاب Jones & Darkenwald (1954) بعنوان «الجغرافيا الاقتصادية» وفيه يتناول المؤلفان الموضوع حرفيًا مبتدئين بالصيد البري والبحري ، ثم الحرف

المرتبطة بالغابات وصناعة الأخشاب ، ثم الحرف المرتبطة بالرعي القديم والحديث ، ثم حرفة الزراعة ، ثم حرفة التعدين ، ثم الصناعة ، وأخيرًا التجارة والنقل.

ويبين المؤلفان Jones & Darkenwald في كل حرفة التطورات التكنولوجية التي أدُخلت على الحرفة منذ عرفها الإنسان في الماضي حتى استخدام تكنولوجيا العصر الحديث ؛ ففي الصيد البحري مثلًا يدرس على حدة الصيد بالوسائل القديمة عند الجماعات البدائية المعاصرة ، ثم يدرس الصيد التجاري الذي تُستخدم فيه السفن والشِّباك الميكانيكية ووسائل التعليب الآلية. و في الزراعة يدرس المؤلفان الزراعة البدائية والزراعية من أجل الكفاية الذاتية المحلية والزراعة التي يتدخل فيها العامل التجاري . ثم يخصصان للزراعة التجارية قسمين كبيرين ؛ أولهما :الزراعة التجارية في الإقليم المداري .وثانيهما زراعة محاصيل الألياف التجارية .وفي داخل كل قسم يدرس المؤلفان كل محصول على حدة ، مثل الكاكاو أو البن أو المطاط أو القطن أو الجوت .

و لكنْ المؤلفان لا يقتصران على مثل هذا المنهج المحصولي فقط — بعد المنهج الحرفي —بل ينتقلان إلى دراسة أنواع أخرى من الزراعة في صور إقليمية ، مثل زراعات إقليم البحر المتوسط ، أو زراعة الحبوب الغذائية في الإقليم الجاف وشبه الجاف ، أو الزراعة المختلطة مع تربية الحيوان في إقليم شمال غرب أوروبا وكندا.

(د) المنهج الأصولي

وهذا المنهج يتناول التركيب الاقتصادي والعوامل المؤثرة فيه طبيعيًا وبشريًا ، وما يترتب على ذلك من قوانين تتحكم في الإنتاج.

و يُقَسِّم المفكر Boesch (1964) العالم إلى أقاليم على أساس مركب كالأتي : أقاليم طبيعية و أقاليم تدخَّل فيها الإنسان. ثم يعود فيقسم القسم الأول على أساس

احتمالات الاستغلال المُستقبلة ، والثاني على أساس درجة تدخل وتأثير الإنسان. وفي داخل كل قسم يدرس كلًا من العوامل الطبيعية والبشرية ككل متكامل في تأثيراتها المتبادلة ، أو يفصل كل عنصر طبيعي أو بشري في دراسة مفردة . ويخص Boesch الإنتاج الزراعي والحيواني بمثل هذا المنهج نظرًا للتداخل والتأثير الشديد للعوامل الطبيعية في الإنتاج .وقد ذكر المفكر Shaw مثل هذا المنهج مبينًا القوانين الأساسية المُتحَكِّمة في الإنتاج ، وقد ذكر منها القانونين الأساسين التاليين :

- ظروف البيئة الطبيعية تضع حدودًا واضحة لإمكان السكن والإنتاج في جهات العالم المختلفة ، أو أن إنتاج غلة بالذات يقتضي ظروفًا طبيعية معينة ؛
- العوامل البشرية تلعب دورًا هامًا في نوع الاستغلال وتحدد السكن والإنتاج في مناطق دون غيرها حتى ولو تشابهت في ظروفها الطبيعية. من بين هذه العوامل البشرية ، يوجد : المستوى الفني والمعيشي للسكان ؛ الاستقرار السياسي والاقتصادي أو الحرب والقلاقل والثورات والعقائد التي تساعد على الاتجاه إلى أنواع من الإنتاج أو الانصراف عنها ؛ مراكز الاستهلاك ودورها في تحديد أنواع المحاصيل أو نوع التجارة أو تركز الصناعة فيها.

(هـ) المنهج الوظيفي

يعتبر من أحدث المناهج في دراسة الجغرافيا الاقتصادية ، فهو يسعى إلى دراسة التركيب الوظيفي للنظام الاقتصادي السائد ، وبالتالي يأخذ في الاعتبار التطور التاريخي والتأثير البشري المتطور على الإنتاج أو التجارة.

ونتيجة للدراسات العديدة أمكن ملاحظة عدة مستويات من وظائف النظام الاقتصادي يمكن ترتيبها تاريخيًا. ففي المجتمعات البسيطة أو حيث تكون المزرعة منعزلة وتكفي الاستهلاك المحلي ، فإنَّ الوظيفة الاقتصادية للإنتاج والاستهلاك تكون على أدنى مستوى

نظرًا لعدم تعقد وتشابك وظائف الإنتاج والتجارة والتسويق ، كذلك لوحظ أنَّ الصناعة والخدمات تتميزان بارتباطات وظيفية أكثر تعقيدًا من الوظائف الاقتصادية في المجتمعات الزراعية ، وذلك على الرغم من تعقد الزراعة الموجهة إلى السوق والتجارة الدولية.

وفي داخل التركيب الوظيفي لأي نشاط اقتصادي نجد عددًا من العناصر الهامة نذكر منها :نظام ملكية الأرض الزراعية أو وسائل الإنتاج . و نظرًا للتطور التاريخي للملكية ، فإنَّ وظائفها مُتغيِّرة وليست ثابتة .فعند معظم الشعوب الزراعية نجد ملكية الأرض وأدوات الإنتاج الأساسية فردية ، ولكنها عند الجماعات البدائية وفي بعض النظم السياسية المستحدثة تبدأ الملكية من مستوى الجماعة أو العشيرة ، ولا يصبح للملكية الفردية مكان ولا وظيفة داخل البناء الاقتصادي ، وفي خلال عهد أمراء الإقطاع في أوروبا كانت لهم بحكم القانون القديم سلطات وسطوة على الملكية الصغيرة أو الكبيرة.

ومن العناصر الهامة الأخرى داخل التركيب الوظيفي : المستوى الذي يعمل عليه الفرد داخل البناء الاقتصادي. ففي المجتمعات البدائية نجد الفرد يعمل على مستوى الجماعة والعشيرة ، وفي مجتمعات الزراعة البدائية ومناطق الزراعة الكثيفة في الدول المتخلفة يعمل الفرد على مستوى مزرعته ، وفي هذه الحالات فإنَّ وظيفة الفرد بسيطة غير مُعَقَّدة لقلة تشابكها بغيرها من الوظائف الإنتاجية.

وعلى العكس من ذلك ، فإن الفرد في الدول المُتقدَّمة يعمل على عدة مستويات من الوظائف نظرًا لترابط الإنتاج في هذه الحالات بالسوق والاستهلاك المحلي والدولي.

وعلى أساس عناصر الوظيفة ، فإننا نجد إنَّ دراسة الجغرافيا الزراعية يجب أن تتناول الموضوعات التالية بالدراسة:

- مستوى المزرعة الفردية ؛

- الأسواق المحلية للإنتاج الزراعي ؛
- وظيفة الأقاليم الزراعية داخل الاقتصاد القومي ؛
- التجارة الدولية في المنتجات الزراعية.

هذه المعالجة السريعة للمناهج في دراسة الجغرافيا الاقتصادية لا تؤدي بالضرورة إلى تفضيل منهج على آخر حيث إننا لا نرى لذلك ضرورة معينة. فإن في الإمكان دراسة الموضوع الاقتصادي من زاوية أو أكثر، كما أنَّ هناك موضوعات يحسن دراستها من جانب مُعين بناءً على منهج معين ؛ من أجل إبراز قيمة النشاط الاقتصادي المعني داخل ترابط دولي أو إقليمي أو دراسته في حد ذاته أو لتوضيح مكانته العالمية.

لذا، فإنَّ إيجاد ائتلاف دائم للمناهج قد يعوق التقدم الفكري. كما أن تعدد المناهج والمداخل بلا شك يعطي الموضوع الواحد قيمًا عديدة من زوايا عديدة ، وبالتالي يتم دراسته على أمثل الطرق.

3. الجغرافيا الاقتصادية و موضوعها

تعددت الأوجه والطرق لتحديد موضوع دقيق لنظرية الجغرافيا الاقتصادية. فقد اعتمد الكثير من المفكرين الاقتصاديين على وضع موضوع الجغرافيا الاقتصادية على مفترق من طرق من تخصصين : مع الجغرافيا من ناحية والاقتصاد من جهة أخرى. في الواقع ، يجتمع المفكرين على تقديم ما يلي :

"الجغرافيا هو العلم الذي يركز على تنظيم الفضاء إلى البعد الخاص للمجتمعات ، فهي عبارة عن علم اجتماعي يتعامل مع الفضاء و تنظيمه". بتعبير أخر ، الجغرافيا هي عبارة عن وصف وتفسير تنظيم سطح الأرض أما الاقتصاد فهو العلم الذي يتناول إنتاج وتداول واستهلاك السلع النادرة.

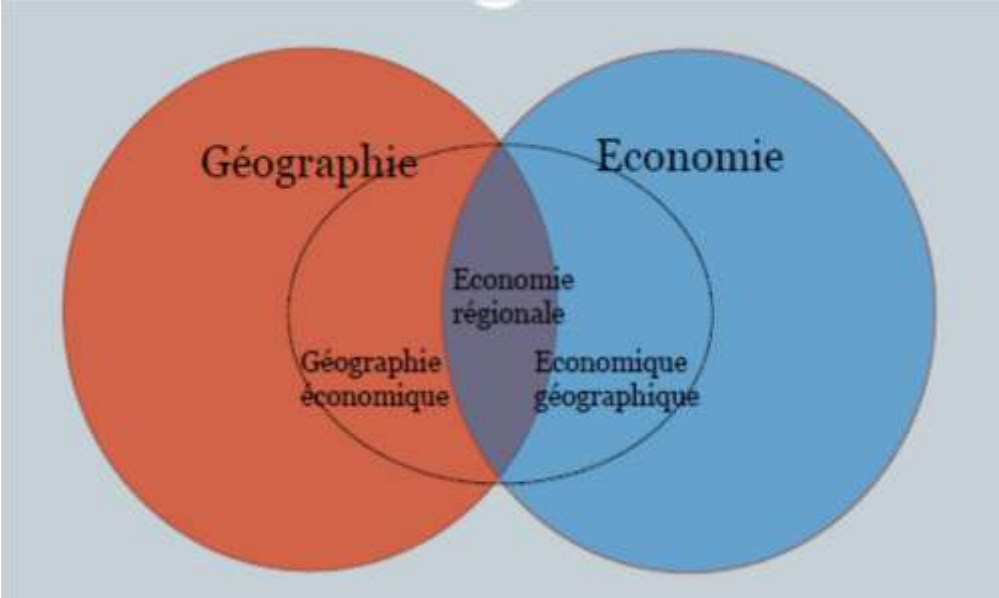

الشكل (2) : الجغرافيا الاقتصادية و الاقتصاد الجغرافي

وفقا لهذين المفهومين ، يمكن فهم الاقتصاد الجغرافي على أنه وصف وتفسير لتنظيم الأنشطة الاقتصادية من إنتاج وتبادل ، وما إلى ذلك في المكان. الى جانب ذلك و استنادا لهذه التعاريف ، كيف يمكن أن نربط موضوع الجغرافيا الاقتصادية بالإنتاج والاستهلاك للسلع النادرة ، فضلا عن مسألة تنظيم المكان؟

للإجابة على هذه الاشكالية ، سوف نتطرق الى موضوع الجغرافيا الاقتصادية و الذي يقوم على جوانب متعددة.

(أ) الجانب الاقتصادي

+التنمية الإقليمية وذلك بواسطة المصاحبة للتنمية الاقتصادية للأراضي والحد من أوجه عدم المساواة ؛

تحديد القوى والجهات الفاعلة المشاركة في توزيع الأنشطة الاقتصادية كالوصول إلى الموارد الطبيعية، السوق، البنية التحتية، التشتت و / أو تركيز الأنشطة، وما إلى ذلك؛

تنفيذ و اعداد سياسة متماسكة للتخطيط المكاني مقابل الفرد وأحيانا غير المنضبط.

(ب) الجانب النظري

- إكمال رؤية الاقتصاد المكاني جدا، في منافسة نقية ومثالية و ذلك عن طريق:

+السوق في الوقت المحدد : يقع كل من العارضين و الطالبين في نفس المكان (لا يوجد تحرك) ؛

تشابه و تتطابق للشركات: تماثل الحصول إلى الموارد (المواد الخام، رأسمال البشري، وما إلى ذلك) مع تماثل طرق الإنتاج ، وما إلى ذلك ؛

- مع إعتماد المكان :

- الأسواق أصبحت منفصلة: اختلاف الأسعار و بالتي أصبح السوق يعتمد على موقع الموردين (شركة، التجارة، الخ) والمشترين (العائلات والمستهلكين، وما إلى ذلك) ؛

- المنافسة المكانية : تسعى الشركات إلى الحصول على موقع مثالي حيث يختلف عن منافسيها ويمكن أن توفر بواسطته على الميزات كالدخول السهل إلى الأسواق و الحصول على المواد الخام ...، و بالتالي تصبح المؤسسات التي تنشط في نفس المكان بعدم التجانس.

(ج) الجانب التاريخي

- تعتبر الجغرافيا الاقتصادية و التي كانت تدرس من قبل تحت غطاء الاقتصاد الجهوي أو الاقتصاد المكاني, كنتيجة جزئية من نتائج تطور المجتمعات الغربية, بحيث تم الانتقال من الاقتصاد الزراعي والريفي المألوف قديما إلى الاقتصاد الصناعي, كذلك نحو قطاع الخدماتي أيضا (الثالثية) الى جانب الاقتصاد الحضري و الذي يعرف تزايد مهم ؛
- الانتقال من جغرافية الأنشطة المشتتة نسبيا (ذات المردودية الثابتة) إلى توزيع متزايد التركيز (ذات المردودية المتزايدة).

4. فروع الجغرافيا الاقتصادية

أصبح موضوع الجغرافيا الاقتصادية كعلم مستقل منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر أين ظهرت لها فروع متنوعة و أقسام تنظم النشاط الاقتصادي.

(أ) التقسيم حسب طبيعة النشاط الاقتصادي :

و تقسم الجغرافيا الاقتصادية النشاط الاقتصادي إلى ثلاثة أقسام هي : الإنتاج - التبادل - الاستهلاك

i. **الإنتاج :**

هو عملية تحويل الثروة الطبيعة إلي ثروة اقتصادية لها قيمة حقيقة وفعلية و هو بدوره يصنف إلى ثلاثة أنماط :.

- **الإنتاج الأولي :** وهو يسعى لإعداد المواد الغذائية والخامات بصورة أولية من البيئة ، ويتأثر الإنتاج الأولي كثيرا بالعوامل الطبيعية ؛

- **الإنتاج الثانوي** : هو الذي يقوم بتحويل الخامات النباتية والحيوانية والمعدنية بالطرق الطبيعية والميكانيكية والكيماوية وجعلها صالحة الاستخدامات جديدة.ويشمل هذا الإنتاج علي الصناعات التحويلية التي تتضمن:المواد الغذائية بما فيها والنسيج، والصناعات الكيماوية والهندسة الكهربائية, ويتأثر الإنتاج الثانوي بالعوامل البشرية والاقتصادية ؛

- **الإنتاج العالي :** و يتضمن هذا القطاع ما نسميه بالخدمات بما في ذلك الصيانة و الإصلاح و الأعمال المصرفية و الائتمانية و التعليم و الصحة ، التي تسهل عمل كل من الإنتاج الأولي و الثانوي ،إلا أن عائده اعلي اقتصاديا أكثر من الإنتاج الأولي والثانوي ؛

- **القطاع الرابع :** وهو يتضمن كل أنواع الخدمات التي تقدم للقطاعات الإنتاجية) الأولية والثانوية والعالية (وكذلك الخدمات التي تقدم إلي قطاع الاستهلاك وينقسم إلي قسمين :خدمت مرتبطة بالاستخراج وبالتحويل وبتسويق السلع مثل الخدمات المالية والتامين والعقارية ,وخدمات تقدم للمستهلك مثل الخدمات المالية والتامين والخدمات الشخصية.

ii. التبادل :

يتمثل في تبادل السلع المختلفة ، و الذي يتوقف إلى حد كبير على حركة التجارة العالمية التي تزداد حجمها و تعددت نوعيتها في العصر الحديث تبعا لتعدد احتياجات الإنسان و تعقدها ، و لانتشار مبدأ التخصص في الإنتاج ، و تبادل السلع يزيد قيمتها لتغير مكانها.

iii. الاستهلاك :

يمثل الاستهلاك المرحلة التالية في التتابع الاقتصادي .كما أنّ الاستهلاك هو سبب الإنتاج بجميع أشكاله و أيضا سبب التبادل في جميع مراحله و معنى هذا أنّ الاستهلاك هو هدف النشاط الاقتصادي بجملته.

و يتضمن استهلاك السلع و الخدمات الموجودة على الأرض . و كون الاستهلاك ظاهرة بشرية عامة ينبغي أن يقترن توزيعها في المكان و الزمان بتوزيع السكان و ينبغي أن تتابع الخبرة الجغرافية موضوع الاستهلاك من غير تعارض بين الرؤية الاقتصادية و الرؤية الجغرافية لهذا الموضوع بل يجب أن تتكامل هاتان الرؤيتان تكاملا موضوعيا في المكان و الزمان ، و يجب أن تستهدف الجغرافية الاقتصادية في موضوع الاستهلاك أمرين هامين اللذين تحددين الهدف أو الغاية من دراسة الجغرافية الاقتصادية لموضوع الاستهلاك:

- الكيفية التي يوظف الاستهلاك و الطلب بموجبها الإنتاج المتنوع وبالكم و الكيف لحسابه ، و مبلغ استجابة الإنتاج الفورية أو غير فورية لهذا التوظيف و لالتزام به في المكان و الزمان ؛
- الكيفية التي يتماشى الإنتاج المتنوع بالكم و الكيف مع الاستهلاك و الطلب.

و الشرط الوحيد لبلوغ هذه الغاية ، هو أن يعرف الاجتهاد الجغرافي الاقتصادي ، كيف يخضع هذه الظاهرة البشرية خضوعا علميا للنهج الجغرافي في التوزيع و التعليل و الربط ، و من ثم تقويم هذه الظاهرة البشرية .الاقتصادية تقويما جغرافيا اقتصاديا صحيحا.

(ب) التصنيف حسب طبيعة الميدان الاقتصادي :

تنظم الجغرافيا الاقتصادية الميادين الاقتصادية كما يلي :

i. جغرافية الصناعة :

تتناول الجغرافية الصناعية المناطق الصناعية ، التركيب الصناعي للمدن ، و العلاقات المتبادلة بين المناطق الصناعية و المدن الصناعية و المواقع الصناعية و كذلك توزع المواد الخامة الأولية و مصادر الطاقة و قوة العمل و الخدمات و طرق النقل ، فهي تعالج نقطتين هامتين:

-التباينات الإقليمية الصناعية القائمة على العوامل الطبيعية و كذلك على الاختلاف في درجات التطور الاقتصادي ;

-التفاعلات و التأثيرات المتبادلة بين عناصر النشاط الاقتصادي و أثر ذلك على الصناعة و الإنتاج الصناعي.

ii. جغرافية الزراعة :

يتناول هذا الفرع موضوع الزراعة من حيث:

- تتطرق الى دراسة العوامل الطبيعية و البشرية المؤثرة في المنتوج الزراعي و توزعها الجغرافي و التي تجعله متباينا من منطقة إلى أخرى ;
- تبحث كذلك في زراعة المحاصيل الزراعية و توزعها الجغرافي و الظروف المناسبة لها و تبين العلاقات المتبادلة بين العوامل المؤثرة في النشاطات الزراعية بشقيها النباتي و الحيواني و التطورات التي أصابت الزراعة على الصعيدين التقني و العلمي (الهندسة الجنية) ، و هي تسعى جاهدة لصياغة مفاهيمها التي تعبر عن علاقاتها الداخلية في فوانيين يمكن الاستفادة منها عند دراسة الظواهر الزراعية و تباينتها الإقليمية و المكانية ;

– تهتم كذلك جغرافية الزراعة بعمليات النقل المنتجات الزراعية و تسويقها و استهلاكها و تتطرق جغرافية الزراعة لموضوعاتها المتباينة على المستويات المختلفة من النشاط الفلاحي أين تلعب سياسة الدولة الزراعية دورا هاما في تطور و تبدل موضوعات الجغرافية الزراعية ضمن الدولة ذاتها على المستويين الإقليمي و القطاعي.

iii. جغرافية النقل

نشأت جغرافيا النقل نتيجة للتطور الاقتصاد العالمي و النمو السكاني و تزايد عدد المدن الكبيرة فهي تركز على دراسة التوزيع الجغرافي لشبكات النقل المختلفة و خصائصها ، إلى جانب دراسة حركة السلع و المنتجات و الأفراد على حد سواء من مكان إلى أخر.

فمن بين االعوامل المساهمة في تطور جغرافية النقل ، نذكر:

- الحاجة الكبيرة للمواد الأولية و مصادر الطاقة ;
- ضرورة تسويق كميات الإنتاج الضخمة و توزيعها محليا و عالميا ، و الانتقال من مرحلة الاكتفاء الذاتي إلى مرحلة الاستهلاك العالمي ، والتقسيم العالمي للعمل ;
- التوسع الكبير في وظائف المدن و تطور العلاقة و تشابكها بين المدن المركزية و الإقليمية و الضواحي المحيطة ;
- التطور الهائل في وسائل النقل و ربح الوقت و سرعة المواصلات عن طريق الاهتمام الشديد بتقنيات شق الطرق و هندستها و بناء السكك الحديدية و بناء المطارات الضخمة و الحديثة.

iv. جغرافية السياحة :

تهتم بدراسة وتفسير حركة الأشخاص وتنقلهم وعلاقتهم مع بيئة الوجهة السياحية والنظام الايكولوجي المتوفر فيها وتحليل التباين في شدة الجذب السياحي لهذه البيئات.

v. جغرافية التجارة الدولية :

يعتبر موضوع التجارة جزءا هاما في دراسات الجغرافية الاقتصادية حيث تظهر العلاقات المتبادلة بين الأقاليم الاقتصادية المختلفة سواء على مستوى الدول, التكتلات أو القارات.

المحاضرة الرابعة : نظريات الجغرافيا الاقتصادية

1. تحديد الموقع للنشاط الزراعي
2. نظرية التوطين الصناعي
3. المكان و المنافسة
4. نظرية المساحات السوقية
5. نظرية قانون جاذبية التجارة بالتقسيط
6. نظرية الأماكن المركزية

المحاضرة الرابعة : تطورات نظرية الجغرافيا الاقتصادية

تقوم العديد من التخصصات العلمية على تحليل سلوك الأفراد و التي تركز في جلها على الجانب الاقتصادي من مواقف الأشخاص ، العائلات أو الشركات . و علاوة على ذلك ، فإن المكان يمكن تحليله في اطار أربعة جوانب رئيسية : جغرافية ،اقتصادية ، ديموغرافية و اجتماعية.

في الواقع ، يرتبط سلوك الأفراد ارتباطا وثيقا بانتمائهم إلى كل خصوصية من هذه الفئات الأربعة الرئيسية. وبما أنه لا يوجد أي فرد ينتمي مطلقا إلى نفس المكان ، فإنه لا يمكن استنتاج وجود شخصان يتصرفان بنفس الطريقة تماما في نفس المكان ، بالاضافة إلى هذه الجوانب الانتماء يجب بالطبع إن يأخذ في الاعتبار تاريخ (ماضي) كل فرد ،أصله الوراثي، مواقفه المكتسبة .....الخ. بمعنى أخر, ان تحليل سلوك الأفراد معقد للغاية بسبب التنوع الذي يجب مواجهته و بالتالي فإن التحليل الصحيح يوجب عليه التطرق الى :

- توجد ترابط عقلاني بين الفرد و المكان الموجود به ؛
- كل فرد مأخوذ عشوائيا في فضاء معين و لديه ميول إلى التصرف مثل أي فرد أخر في نفس المكان ؛
- معايير السلوك في المكان غير محدودة (خصوصية المكان ؛ مرونة محدودة للفرد).

ومع ذلك ، فإن النظريات الاقتصادية الرئيسية التي تناولت موضوع الجغرافيا الاقتصادية تقوم على نمطين من الاعتبارات للمكان : (i) المسافة ؛ (ii) التكوين المكاني للظواهر.

بمعنى آخر فان الجغرافيا الاقتصادية تركز على موقع الأنشطة الاقتصادية من إنتاج ، استهلاك أو تبادل للسلع و الخدمات ، فهي تسعى إلى دمج عنصر المكان في الرؤية الجغرافية و مكافحة الندرة بأقل تكلفة من الناحية الأخرى و بالتالي يمكن للفرد أن يعين إلى مكان وظيفة الندرة.

فيما يلي سوف نحاول التطرق لاهم النظريات المتعلقة بالجغرافيا الاقتصادية و التي عرفت رواجا و تداول في مختلف الميادين الاقتصادية و احيانا العسكرية. نذكر منها :

1. تحديد الموقع للنشاط الزراعي : مساهمات Von Thünen (1826)

تعود المحاولات الأولى لتطوير النظريات في مجال التحليل الاقتصادي مع الإشارة إلى المكان الجغرافي هي أعمال Von Thünen (الدولة المعزولة حوالي 1830) رجل محترم بروسي, قام بدراسة مواقع الأنواع الرئيسية من المحاصيل الزراعية حول المراكز الحضرية حيث يستدل بالمناطق متحدة التمركز من الأكثر إلى الأكثر عرضة للتلف، من الأغلى إلى الأكثر سهولة نقلها ،من الأكثر كثافة إلى الأكثر اتساعا.

في الواقع, تقوم تحليلات المفكر Von Thünen استنادا إلى نظرية الريع حسب Ricardo. وفي الوقت نفسه, قام Von Thünen بتطوير مفاهيم التكلفة المتعلقة بالمسافات, تكلفة النقل إلى جانب مسألة الأرض وتواجدها في مكان غير متمايز ليقوم فيما بعد بتطوير نظريته و هذا بالأخذ بعين الاعتبار للعقبات الجغرافية, خصوبة التربة. تكمن فرضياته في :

- تجانس الأراضي الزراعية على عكس نظرة Ricardo- لا يوجد فرق في الخصوبة, أي مبدأ الغلات (المردودية) الثابتة مع ثبات تكاليف الإنتاج ؛
- ثبات تكاليف النقل (بما يتناسب مع المسافة "المدينة- السوق") ؛

- أسعار السلع الزراعية محددة ؛
- تواجد سوق واحدة (مدينة - سوق).

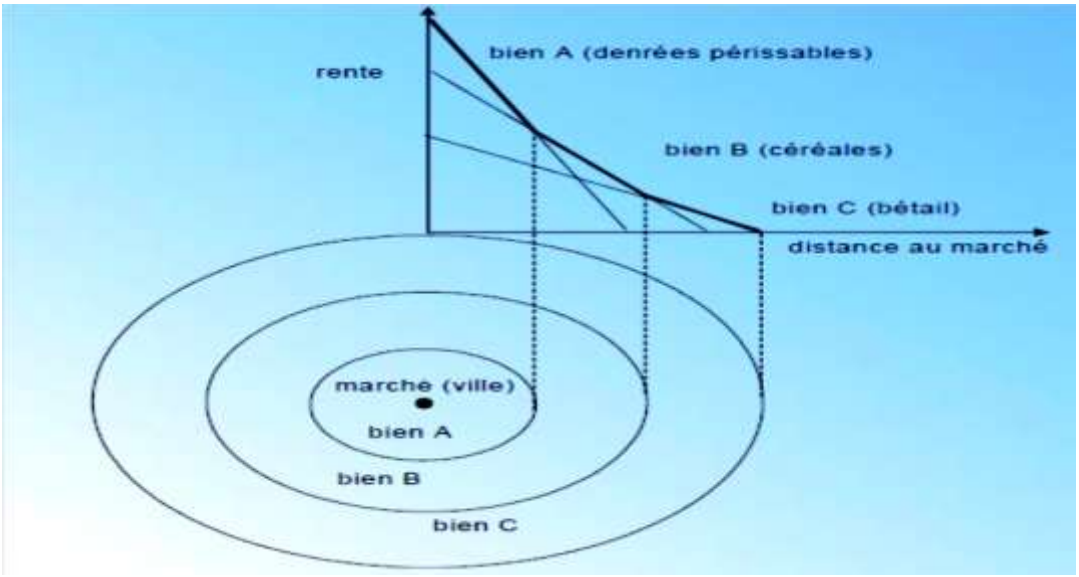

الشكل (3) : تقسيمات Von Thünen للنشاطات الزراعية

- **أهم مبادئه :**

يوجد أربع عناصر تحدد توزيع المحاصيل حول "مدينة – سوق" :

- سعر بيع كل منتوج زراعي : سعر واحد لكل سلعة ؛
- تكاليف إنتاج السلع الزراعية ؛
- تكاليف النقل تتعلق بكل منتوج زراعي ؛
- المسافة إلى السوق.

كخلاصة : حسب المفكر Von Thünen :

- يتمركز توزيع المنتجات الزراعية بسبب ندرة التربة (مفهوم الريع) + خصائص المنتجات (تكاليف الإنتاج +البيع + النقل...) ؛

- ما يحدث إذا كانت تكلفة النقل للذرة إلى 02 دولار مثلا ؟ ؛

- تقع السلع ذات التكاليف المرتفعة بجانب السوق : تكاليف النقل هي المنظمة للنشاط في المكان.

2. نظرية التوطين الصناعي : مساهمة Weber (1909)

في بداية القرن العشرين, اهتم المفكر الاقتصادي الألماني Alfred Weber بالتحليل لقطاع النشاط الصناعي, فقام بدراسة العوامل المحددة لإنشاء مواقع الإنتاج و التي تستند أساسا إلى أربع مجموعات رئيسية من المعلمات : المواد الخامة، تكاليف العمالة ، النقل (مفهوم طن/كلم) الى جانب منافذ البيع.

كان هدفه هو تحقيق الاستفادة الاقتصادية المثلى من إنشاء وسائل الإنتاج مع مراعات إمكانية تعدد مصادر توريد المواد الخامة, وسائل النقل و أخيرا منافذ البيع.

- **أهم فرضياته :** تتمثل أهم مبادئه في :

- دالة الإنتاج ذات عوامل ثابتة : نسب معينة من كل عامل. مثال لإنتاج طن واحد من الحديد الصلب يتطلب 500 كلغ من الفحم + 300 كلغ من الحديد + 200 كلغ من الحجر الجيري ؛

- تجانس الأراضي (السهول) : يمكن التنقل من نقطة إلى أخرى مباشرة ؛

- ثبات تكاليف النقل "متناسبة مع المسافة المقطوعة" من المواد الخامة و المنتوج النهائي أكثر أو اقل ارتفاع ($/Klm).

بمعنى أخر: تسعى كل مؤسسة الى تدنية تكاليف النقل و الى التموقع من مكان تواجد المواد الخامة اذا كانت تكاليف النقل مرتفعة او بالقرب من السوق إذا كانت تكاليف الشحن للمنتوج النهائي مرتفعة.

بصورة شكلية : $\mathbf{Min\ CT(P)\ avec\ CT(P) = \Sigma\ Ri\ Mi\ Di\ (P)}$

CT(P) : التكاليف الكلية للانتاج

Σ Ri Mi Di (P) : مجموعة المحددات من تكاليف الحصول على المواد الأولية, المسافة المقطوعة بين السوق و المصانع, و هذا باستخدام الهندسة (مثلث Weber) و برامج الخوازميات.

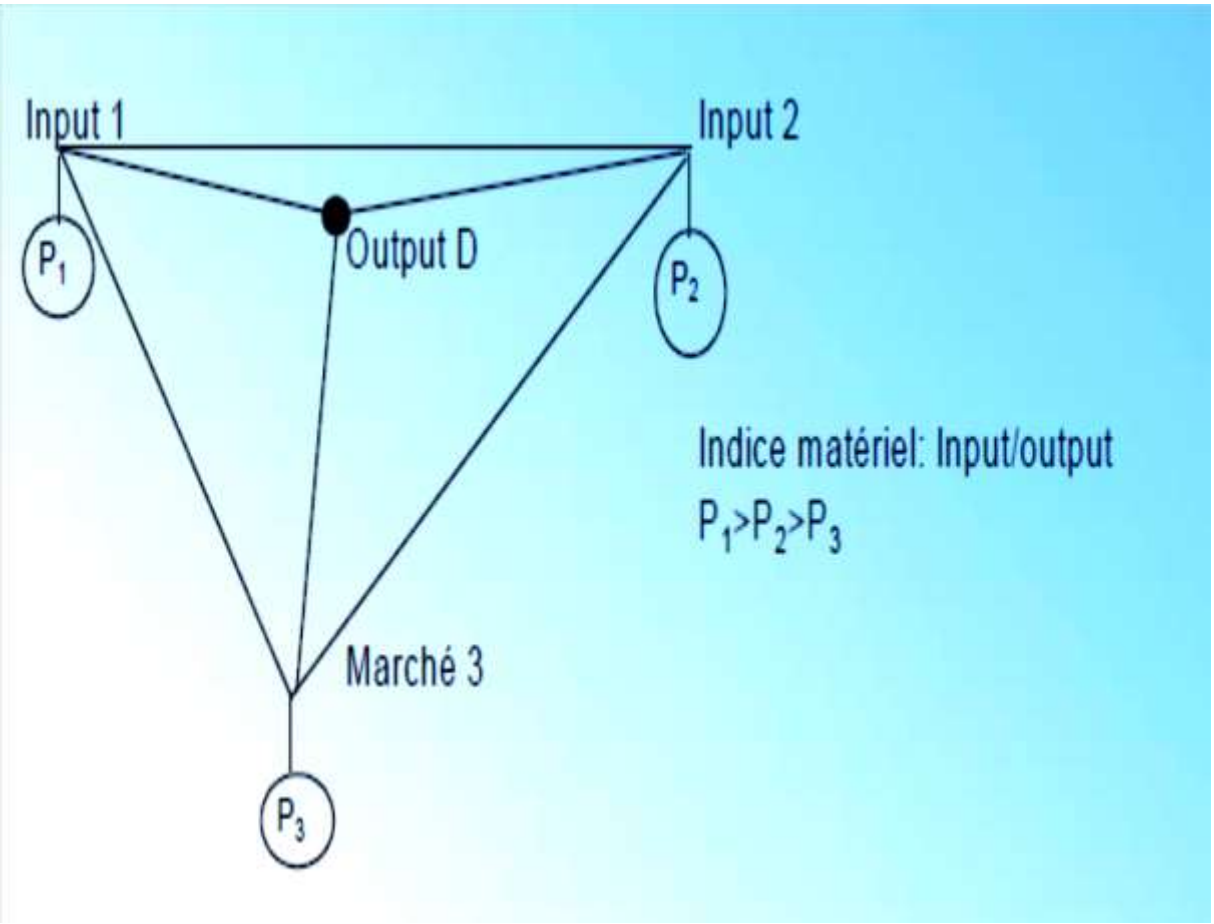

الشكل (4) : مثلث Weber للتموقع الصناعي

كخلاصة القول : اعتمد Weber على :

- تحليل مبسط يستند الى الأراضي (سهول) متجانسة، لايوجد وظيفة الإنتاج ...الخ ؛
- تؤثر تكاليف النقل بقوة على هيكلة الأنشطة في المكان: ميول و رغبة المصانع إلى المتوقع بالقرب من المواد الأولية.

ليقوم فيما بعد بالتعديلات لنظريته:

- إدماج سوق العمل المحدد ؛
- إدماج اثر التجمعات (التكتلات) الناتج عن دمج المؤسسات و المعروف باقتصاد لتكلفة النقل.

3. المكان و المنافسة : نظرية Hotteling (1929)

تقوم نظرية Hotteling على دمج التفاعلات التنافسية بين نقاط البيع أين تهتم على تموقع مؤسستين او بائعين في سوق معين استنادا الى التساؤل التالي : ماهي الاستراتجية المثلى لتحقيق أقصى قدر من الربح ؟

تعتبر هذه النظرية Hotteling كمقدمة للبحث في نظرية الألعاب لتحديد مواقع الأنشطة و التي تقوم على الفرضيات التالية :

- السوق خطي يتوزع عليه المستهلكون بالتساوي ؛
- اختيار بائعين لموقعهم ؛
- تباع المنتجات بنفس السعر من قبل البائعين (نوعية مماثلة ، تجانس المنتوجات) أين الربح عبلرة عن جزء من السوق ؛

- بالنسبة للمستهلك، المعيار الوحيد الذي يختاره هو المسافة التي يجب أن يقطعها إلى اقرب بائع.

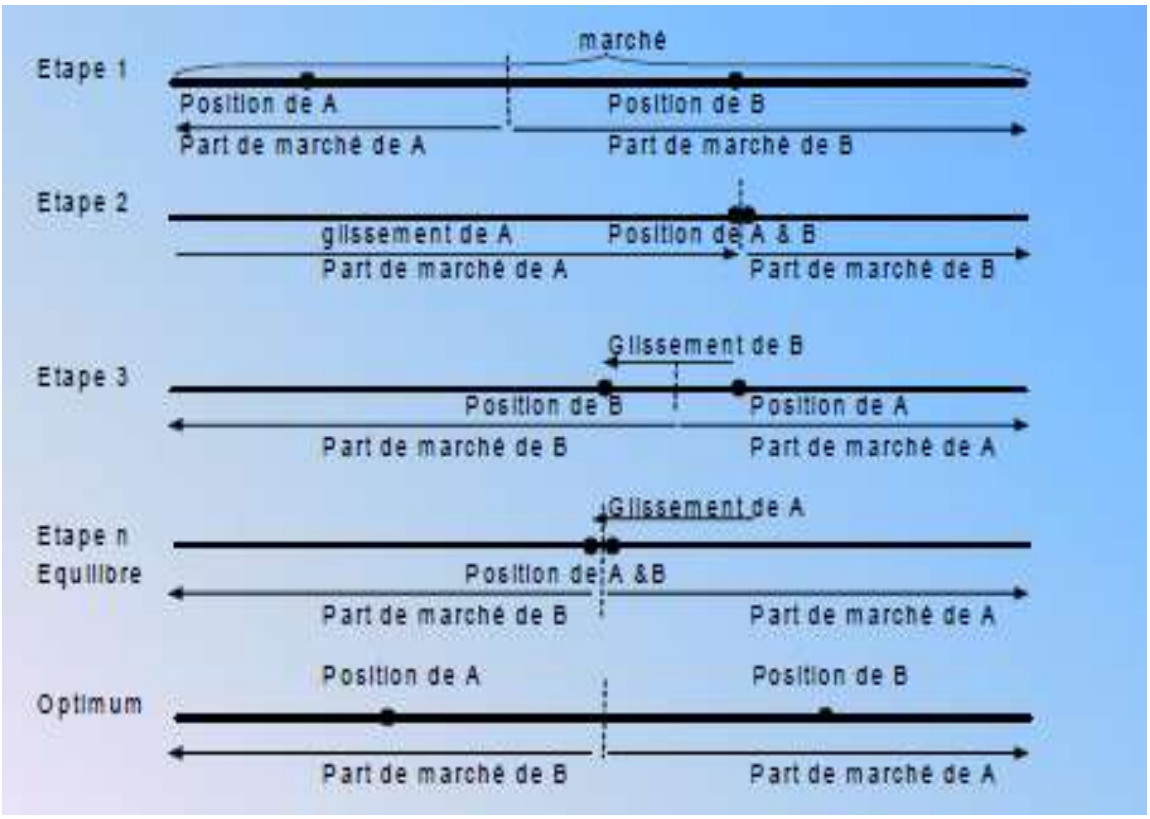

الشكل (5) : تنظيم Hotteling للمنافسة المكانية

كخلاصة القول : ان نظرية Hotteling عبارة عن مشكل تدنية تكاليف للنقل أيضا حيث يتحقق الحل الأمثل عندما تكون المسافة المقطوعة من طرف المستهلكين هي الأقرب لهم. اضافة الى ذلك, عند دمج المكان فإن الاقتصاد لا يمكنه الوصول إلى وضع أمثل من حيث الرفاهية الكلية (رفاهية المؤسسات ؛ رفاهية المستهلكين).

4. نظرية المساحات السوقية : نظرية Lôsch (1930)

يعتبر الإقتصادي الألماني August Lösch من مؤسسي التحليل المكاني في الاقتصاد وذلك من خلال اسهاماته في تقسيم المكان إلى قطاعات متجانسة والتي يمكن مقارنتها مع بعضها البعض. نموذجه يرتكز على تحديد الموقع باستخدام الاقتصاد القياسي حيث تلعب الصناعة أيضا دورا قوي كما يدمج كل من الأبعاد الزراعية, الصناعية, والتجارية, فضلا عن قضايا النقل.

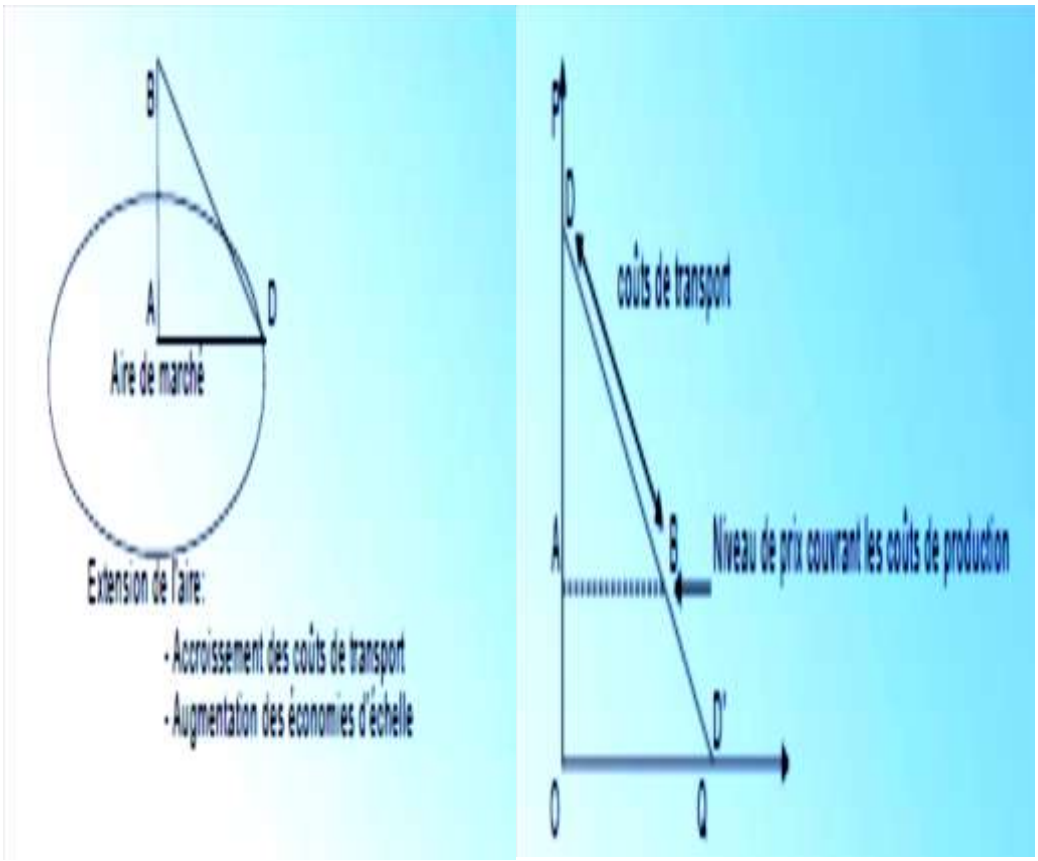

الشكل (6) : نموذج Lôsch للمساحات السوقية

مبدئيا ، يستخدم Lösch دوائر تمثل مناطق تواجد بكثرة للزبائن (zone de chalandise) في المركز أين يحاول كلا من المنتج أو الموزع بالتموقع, لذا يؤدي تقاطع

هذه الدوائر (التي تظهر المنافسة) إلى اختيار الهيكل السداسي الذي تسمح له الهندسة, بالإضافة إلى ذلك التغطية الشاملة للمساحة دون تقاطعات. فهذا السداسي مهما كان حجمه يصبح الوسط المرجعي الجغرافي للبيانات الإقتصادية, كما يجدر الإشارة بأن الهياكل الهندسية الأخرى الوحيدة التي تجعل من الممكن تقسيم المكان إلى كيانات متجانسة هي المربع و المثلث.

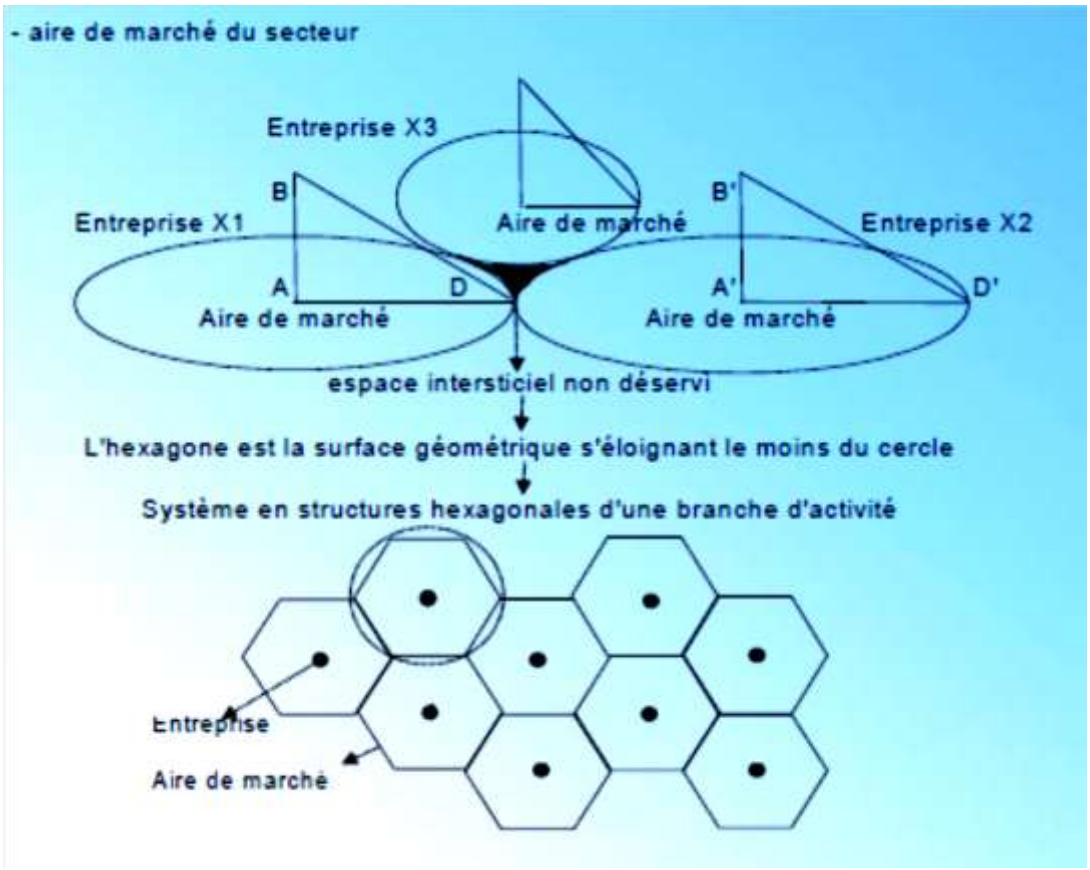

الشكل (7) : الهيكل السداسي Lôsch

تعتبر مساهمات Lösch الحجر الأساس لنظريات التحليل المكاني التي يشيع استخدامها في الابحاث اللاحقة لمجموعة من المفكرين امثال Leontief, Moses, Isard. كما قام الاقتصادي الأمريكيAppelbaum إلى حد كبير للدعوة إلى تحليل الشبكة في عام 1996.

5. نظرية قانون جاذبية التجارة بالتقسيط : نظرية Reilly (1931)

في بداية القرن العشرين, جاء الاقتصاديون الامركيون Stewart, Pareto, Wilson بفكرة جاذبية المدن و المراكز التجارية أين تبنوا العلاقة مع قانون Newton للجاذبية الشاملة. ففي عام 1931, قام الاقتصادي الأمريكي Reilly بإنشاء نموذج مستمد من قانون الجاذبية.

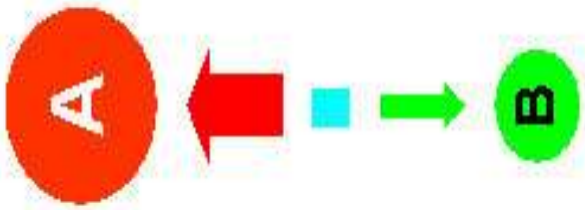

الشكل (8) : نموذج Reilly لتجاذب السوق

يطبق هذا النموذج على تجارة التجزئة, ويقوم على مكان منطقة (1) تقع بين قطبين حظريين (A) و (B) بحيث يجتذبهم كل من هذين القطبين بشكل متناسب مع حجمها وهي نسبة عكسية للمسافة بين القطبين (1) و المراكز الحضرية (A) و (B) :

حيث تمثل المعالم :

- V_b , V_a : نسبة المبيعات المحققة في المدن (A) و (B) مع سكان المنطقة (1) على التوالي ؛
- P_b , P_a : تعداد السكان للمناطق الحظرية (A) و (B)على التوالي ؛

- D_b , D_a : المسافة ما بين المنطقة الوسطية (1) والمناطق الحضرية (A) و (B) على التوالي ؛

- α : معامل موجب يقيس أهمية عامل السكان بالنسبة لعامل المبيعات ؛

- β : معامل موجب يقيس أثر المسافة ما بين الزبائن ونقاط البيع المؤثرة على مستوى المبيعات.

إضافة إلى ذلك يقوم نموذج Reilly على تحديد قياس جاذبية نقاط البيع و بالتالي يتراوح معامل β ما بين قيم [1 - 2] وفقا للبيئة المدروسة و نوع النشاط. و لتحديد حدود منطقة توافد الزبائن على مساحتي السوق وفقا لسكان المناطق الحضرية (A) و (B) ونسبة المبيعات المحققة في هاتين المنطقتين V_a , V_b سوف يتم استبدالهم بمؤشرات القدرة لكل منطقة. كما يتم الإشارة إلى نقطة الانقطاع للجاذبية التجارية الناتجة عن القطب الحضري (A) و (B) موجودة على محور الفواصل انطلاقا من القطب (A).

في الحين, و بالتوازي مع هذه الأعمال قام Christäller (1933) بتحديد العلاقة التي تربط بين تكلفة المسافة المقطوعة و اللازمة لاقتناء المشتريات. لذا فان الارتفاع في سعر المنتوج الناتج عن الزيادة في التكلفة الضافية هي في الواقع تتعلق بالمسافة اللازمة لاقتناء المشتريات, فان الكميات المبيعة تنخفض كلما ابتعدنا عن نقطة البيع. استنادا على التفكير المماثل, قام المفكر Zipf (1949) على انشاء مبدأ قانون الأقل جهد.

في عام 1954, اقترح Elwood استبدال مفهوم المسافة بزمن القيادة و التي عرفت اقبالا و تفاعلا من طرف الاقتصاديين الذين لديهم رؤية لمفاهيم المكان في أمريكا الشمالية. بالإضافة الى ذلك, قام Elwood بتطبيق التحليل المنطقي في المناطق الحضرية, في الحين أن النهج السابق يعتبر فقط السلوكيات بين المدن.

في عام 1963, قام المفكر D. Huff بتطوير لنموذج Reilly و ذلك بادماج مفاهيم الاحتمالات من خلال تقديم فكرة أن المستهلك (المشتري عموما) سوف يتردد على مركز (X) و يتم اختياره بما يتناسب مع فائدة أنه و يعزو الى هذا المركز و هي نسبة عكسية الى المسافة الى قوة معينة.

عشرة سنوات في ما بعد, قام المفكران Nakanish و Cooper بتطوير نموذج التفاعل النسبي المتعدد (Multiplicative Competitive Interaction) و الذي اصبح به حجم (وزن) المركز نتيجة لتراكم العوامل التي تتراوح بين عدد أماكن الوقوف بحظيرة السيارات أو الصناديق الصورة التي المستهلكين لديهم من الموزع العلامة التجارية أو المنتجات المعروضة أو نوعية الاستقبال و حركية نقطة البيع. في هذا السياق, نلاحظ لتواجد صعوبة في تقييم هذه المكونات النوعية في الكثير من الأحيان بطريقة غير بديهية و تحديد التسلسل الهرمي من الأهمية بينهما.

6. نظرية الأماكن المركزية : مساهمة Christäller (1940)

في نفس الوقت و بطريقة مختلفة, قام المفكران W. Christäller و G.K.Zipf ما بين 1930 و 1940 بأعمال حول تنظيم شبكات حضرية في جنوب ألمانيا – منطقة ضعيفة و قليلة الاختلاف من الجانب الجغرافي و التي قادتهم تلك الأعمال الى استخراج نظرية الأماكن المركزية.

و بدون تغيير مساهمات كل من هذين المفكرين, نذكر باستنتاجات النظرية التي تقوم على مبدئين رئيسين : التخصص و التسلسل الهرمي, فلكل مركز حضري تخصصات اقتصادية أو ادارية و يمكن تصنيفه في مواجهة جيرانه حسب حجم سكانه.

كما أدت الملاحظات التي أجريت في الميدان الى ملاحظة لتنظيم الهندسي البسيط نسبيا للمراكز (و كذلك نقاط البيع) في السداسي المتداخلة (الشكل 9).

الشكل (9) : نظرية الأماكن المركزية Christäller

استنادا الى الشكل اعلاه, كل مركز صغير (أو نقطة بيع) يتم وضعه في رؤوس السداسي (باللون الأسود) بطريقة منتظمة تماما في الفضاء (المكان) و يخضع لتأثير مباشر من مركز أعلى مستوى هرمي, ليتم تنظيم مراكز المستوى (2) بنفس الطريقة (سداسي باللون الأحمر) و ...الخ.

و ينطبق هذا الحكم على مبدأ السوق ، و يهدف أخر الى تنظيم النقل حيث تقع النقاط في وسط جانبي السداسي و التي في الحين أن تدهور طفيف في امكانية الوصول يقلل بشكل كبير من حجم البنية التحتية للخدمات (مساهمة Clark).

الشكل (10) : منحنى لتنظيم البنية التحتية للخدمات – نموذج Clark

و أخيرا فان مبدأ الادارة يرفق المراكز في السداسيين حيث أن كل مركز يعلق على مركز أعلى مستوى دون أن يكون قادرا على وضع الأخرين في المنافسة.

لذا ينبغي النظر الى نظرية الأماكن المركزية باعتبارها نموذجا مبسطا للتنظيم الاقليمي كما أن صلاحيتها تواجه ثلاثة جوانب رئيسية للواقع :

- الفضاء الجغرافي غير متمايز (يوجد العديد من الحواجز من مختلف الأنواع) ؛
- ظهور مراكز تجارية جدا يعدل سلوك الشراء (التجمعات على وجه الخصوص) ؛
- نشاط المدن لا يقتصر على رضا الناس الذين يعيشون هناك.

كما يؤدي تطور المناطق الحضرية مثل المدن الضخمة الى تعديل كبير في التحليل بقدر ما تستوعب البيئة الريفية من تنمية المدن وفقا لمحاور معينة (خريطة توزيع السكان مثلا).

المحاضرة الخامسة : الجغرافيا الاقتصادية الجديدة

1. موضوع الجغرافيا الاقتصادية الجديدة
2. محددات و معالم الجغرافيا الاقتصادية الجديدة
3. نموذج المحيط الأساسي (Core – Periphery Model)

المحاضرة الخامسة : الجغرافيا الاقتصادية الجديدة

في ماذا يختلف الاقتصاد الجغرافي عن الجغرافيا الاقتصادية حيث تعرف فرع الجغرافيا مكان راسخ من القديم؟ هذا المصطلح من الجغرافي الاقتصادية هو الأكثر إثارة للتساؤل حينما يتم إضافة صفة "الجديدة" إليها. فإذا كانت تعاريف "النظريات الجديدة للنمو" في غالبيتها معارضة " النظريات القديمة للنمو" ، فلا توجد نظرية "قديمة" حقيقية تشير و تدرس بشكل واضح إلى الاقتصاد الجغرافي.

يعتبر المفكر الاقتصادي Paul Krugman الحائز على جائزة نوبل لعام 2008 الأب و المبتكر لنظرية الجغرافيا الاقتصادية الجديدة و ذلك استنادا الى مرجعه الأساسي المؤلف في عام 1991 المسمى ب"الجغرافيا و التجارة". فمنذ ذلك الزمن, أصبح هذا الموضوع محل دراسات و مساهمات علمية ذات صدى كبير في الأدب الاقتصادي أمثال لأعمال Masahisa Fujita, Anthony Venables, Gianmacro Ottaviano, Jacques-François Thaisse, Michael Stroper, Elhannan Helpman, J. Vernon Hundersen...و القائمة مفتوحة لأصحاب التخصص.

ان أسلوب التفكير في الجغرافيا الاقتصادية الجديدة يكمن و يبدأ بواسطة بيان شامل و واضح أين نتساءل لماذا تجاهل المفكرون الاقتصاديون لفترة طويلة المشكلة : السمة الرئيسية لجغرافيا النشاط الاقتصادي تكمن في خاصية التركيز. هذا الواقع المسبب لإهمال على حد تعبير بعض المفكرين يتجلى في جميع مستويات المكان : المدينة، المنطقة، البلد أو العالم جله. لذا سوف تتكون المشكلة الأساسية في محاولة لفهم الاجابة على الأسئلة التالية : لماذا (Why) ثم أين (Where) ؟

" *Why and where does manufacturing become concentrated in a few regions, leaving others relatively underdevoped?*"

Krugram (1991), Increasing returns and economic geography, p. 10-15

لذا ، و كما لحظنا سابقا ، هناك عدة تأويلات و تفسيرات ممكنة لهذا الطرح. أولا ، هو أن الاقتصاديين أدركوا مؤخراً فقط أن الجغرافيا لها تأثير على المتغيرات الاقتصادية ، ومع ذلك ، يكفي أن نتركز إلى أعمال Von Thünen (1826) لإدراك أن الدراسات الأولية الاقتصادية كانت مكانية بشكل صريح. الاقتصادي Ricardo (1824) هو ايضا درس الاقتصاد من القضايا المرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالجغرافيا. فمنذ ذلك الحين ، أصبح البعد الجغرافي ، على الرغم من أنه "جانبي" ، يأخذ دائما في الاعتبار.

ثانيا ، يكمن في "الإمبريالية" للاقتصاديين. وهكذا ، فإن عمل الاقتصاد الجغرافي الجديد قد تم تبريره في بعض الأحيان على أساس الضعف التحليلي للجغرافيا الاقتصادية (Krugman ، 1991). فيعتبر المفكر الاقتصادي Paul Krugman الحائز على جائزة نوبل لعام 2008 الأب و المبتكر لنظرية الجغرافيا الاقتصادية الجديدة و ذلك استنادا الى مرجعه الأساسي المؤلف في عام 1991 المسمى ب"الجغرافيا و التجارة". فمنذ ذلك الزمن, أصبح هذا الموضوع محل دراسات و مساهمات علمية ذات صدى كبير في الأدب الاقتصادي أمثال لأعمال Masahisa Fujita, Anthony Venables, Gianmacro Ottaviano, Jacques-François Thaisse, Michael Stroper, Elhannan Helpman, J. Vernon Hundersen...و القائمة مفتوحة لأصحاب التخصص.

ثالثا ، يستند على ادماج التسويق في هذا المجال "الجديد" من الدراسة و التحليل. السؤال المطروح : هل ينطبق مصطلح الاقتصاد الجغرافي ، الذي اقترحه Krugman (1991) ، على فرع جديد حقيقي ، أم أنه مجرد محاولة لتجديد الاقتصاد الحضري و نظريات التجارة الدولية ؟ يبدو أن الاقتصاد الجغرافي يهدف إلى تعميم كلي للاقتصاد الحضري. كذلك ، و بعيدًا عن الظواهر العمرانية ، تحاول نظرية الجغرافيا

الاقتصادية على تطوير نظرية كاملة ترتبط بدراسة تموقع الأشخاص والأنشطة ، والتدفقات بين هذه المواقع والتغيرات في المشهد الاقتصادي.

1. موضوع الجغرافيا الاقتصادية الجديدة

استنادا الى ما تم ذكره ، يمكن تعريف الجغرافيا الاقتصادية الجديدة على أنها محاولة جديدة لبناء نظرية التوازن المكاني العام. فبالنسبة للدراسات السابقة ، التي نظرت إلى المكان مع أدوات التوازن العام المعتادة في نموذج Arrow-Debreu كبعد إضافي ، قد واجهت بعض التناقضات ، كما أظهرها الاقتصاديين Scotchmer و Thisse (1993).

فحسب المفكر Debreu (1959) ، و الذي لاحظ أن منتوج القمح في شيكاغو يختلف عن القمح في نيويورك. لذا ، يمكن إضافة سوق إضافي في النموذج الأساسي ، كونه تماما أن منتوج القمح في شيكاغو اليوم هو جد مختلف عن القمح في شيكاغو غدا. ولكن في هذه الحالة ، من الضروري النظر في سوق مختلفة لكل سلعة في كل مكان.

في الواقع ، لا يمكن الاعتماد على هذه الفرضية في بيئة ذات تنافسية تامة ، كونه يستغرق الأمر ما لا نهاية من منتجين لكل سلعة في أي مكان من الرقعة الجغرافية. بالإضافة إلى ذلك ، يمكننا أن نرى أن المكان ليس متجانسًا بحكم الواقع : فهناك أماكن يتجمع بها عدد كبير من المنتجين على حساب عدد المستهلكين أين يمكن تقديم تفسير لهذه الظاهرة من الناحية التحليلية لاهم التحديات. لذا ، فموضوع الجغرافيا الاقتصادية يقوم بالدراسة مع اهمال لأهم الفرضيات التأسيسية للتوازن العام القياسي. ويمكن التعبير عن هذه التحدّيات باعتبارها عوامل خارجية صافية أو مالية.

إن التطرق الى العوامل الخارجية البحتة ينطوي عند الغياب التام لأي آلية سعرية و تدخلات كل عون يؤثر بشكل مباشر على منفعة أو وظيفة إنتاج لعون آخر ، كما هو

الحال في حالة التلوث. كما يبدو واضحا أن العديد من العوامل الخارجية الصافية تتوفر على بعد مكاني قوي.

بالمقابل ، تتدخل العوامل الخارجية المالية على آليات السوق. فعلى سبيل المثال ، يمكن للطلب على الأرض من طرف مجموعة من الأعوان الى زيادة كبيرة في سعر الأراضي في مدينة معينة. يمكن أن تمارس هذه غير التحدب ، مهما كانت ، على ثلاثة مستويات. ووفقًا Hoover (1936) ، تخلق اقتصاديات الحجم أو السلم عندما تتدخل هذه العوامل على مستوى الشركة أو اقتصاديات الموقع عندما يتعلق الأمر بعملية تصنيع كاملة. على سبيل المثال ، إذا كانت إنتاجية شركة في القطاع (أ) تعتمد على الإنتاج الكلي للقطاع (ب) ، اضافة الى الاقتصاد الحضري عندما يكون عدم التماثل على مستوى المدينة بأكملها ، فتعتمد إنتاجية الشركة على ذلك الإنتاج الكلي في (ب).

عامل جوهري أخر يضاف و الذي يتعلق بنظرية التوازن العام أين تركز هذه النظرية أساسا على تبادل السلع . فيكمن السبب في وجود لتنظيم قوي لسلوكات الأعوان في المبادلات. في الواقع ، تتواجد ديناميكية الإنتاج التي قد تتطور أشكالها على الأرجح أكثر من تلك المبادلات. أخيراً ، إذا سعينا إلى الجمع بين التبادل والإنتاج والمكان ، يصبح من المستحيل تجاهل عامل الزمن.

لذا ، فالتنظيم الاقتصادي للمكان يرتبط بشكل عميق بالماضي و هذا استنادا لثلاثة أسباب مختلفة :

1. الاجابة على السؤال الأساسي المتمثل : "في أي حالات يعتمد التطور الاقتصادي على التاريخ أو على توقعات الأعوان؟" . فعلى سبيل المثال لا الحصر ، تشير أعمال Arthur (1989) ، Krugman (1991) و Matsuyama (1991) ، يكون الجواب الذي يبدو

واضحًا هو أن تطور المتغيرات الاقتصادية لا يحكمه دائمًا توقعات الأعوان ولكن يعتمد على الماضي وفقا لوظيفة متزايدة من "الصلابة" أو تكاليف الصفقات. لذا ، يقترح Krugman (1991) نموذجا ذو منطقتين أين تضم كل منطقة عوائد مجمعة و متزايدة.

إذا كانت تكاليف الهجرة منخفضة في منطقة (B) مقارنة مع المنطقة (A) ، فإن سكان المنطقة (B) و الذين يتوقعون تكتلًا من الأنشطة في المنطقة (A)، يبدأون في مغادرة منطقتهم الأصلية (B) ، فينشأ أثر "كرة الثلج" بعد أن تؤدي الهجرة من المنطقة (B) إلى إخماد النشاط في هذه المنطقة و ازدياد في جاذبية المنطقة (A). من ناحية أخرى ، ارتفاع في تكاليف الهجرة الوسيطة كونها تستغرق وقتًا أطول ، مما يؤخر تشكيل التكتل ويقلل من ربح الهجرة. كما تشير التوقعات الذاتية إلى التكتل في منطقة ما أو الحفاظ على الوضع الراهن الأولي. فبالنسبة لتكاليف الهجرة المرتفعة ، لا تعود هذه الهجرة بالربح ، ويستمر الوضع الأولي. وهكذا ، قد يواجه الفرد وضعا لا يكون فيه شكل من أشكال تنظيم المكان مبررا اقتصاديا ، ولكن عندما يستمر ، لأنه ، على سبيل المثال ، يصعب تنسيق الانتقال إلى شكل آخر من أشكال التنظيم.

2. - تمثل القوى المرتبة للتنظيم الاقتصادي للمكان كجزء من المجال الاقتصادي أيضا. كذلك ، أدت القضايا السياسية والتاريخية إلى ترسيم الحدود ما بين الدول و التي ترتبط في الواقع بالاقتصاد. فخير مثال على ذلك في التغييرات الناجمة بعد إعادة توحيد ألمانيا ، الوحدة الأوروبية أو سقوط الشيوعية في أوروبا الوسطى والشرقية. و بالتالي ، يمكن اعتبار عدد من القيود السياسية والمؤسسية كنتيجة للماضي ، و التي من الممكن النظر اليها على أنها خارجية اصلا و التي تتجسد نشأتها عبر التاريخ.

3- العناصر التي تشكل تنظيم الاقتصاد في المكان عديدة وتعتمد على مستوى التنمية. كما أن هذه العناصر لا تتفاعل بنفس الكثافة اعتمادا على مرحلة التنمية

التي تم التوصل إليها. على سبيل المثال ، من الواضح أن تكلفة نقل السلع الزراعية هي الحاجز الرئيسي أمام التحضر في أوروبا قبل القرن التاسع عشر. من ناحية أخرى ، من الواضح أن هذه القوة لم تعد تلعب اليوم بنفس الكثافة وأن نمو المدن مقيَّد بعوامل أخرى. ومن الممكن بالتأكيد للنظر في بناء نموذج التوازن العام أن يأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل المحددة للمنظمة الاقتصادية من المكان ، بما في ذلك المظهر التاريخي من خلال متغيرات أخرى. لذا ، يمكن أن تكون الأرباح المحققة من هذا الجهد محدودة. في الواقع، إن صعوبة التحليل المكاني يتطلب استخدام النماذج بالفعل مخصصة جدا، حتى و لو كان الاهتمام فقط على عدد محدود من جوانب الدراسة للظاهرة. في المقابل ، تقوم نماذج التوازن العام على التحليل الجيد و الأمثل لهذه المسائل.

ومع ذلك ، فإن الجغرافيا الاقتصادية الجديدة لا تتخلى عن النمذجة الاقتصادية للظواهر و التي تشمل المسائل و المجالات المهمة ، و هذا من خلال اللجوء إلى أسس الاقتصادية الوحدوية أين يصبح تطبيق النمذجة أكثر أهمية و فعالية. في الواقع ، مع وجود قوى خارجية و غير متحكم فيها ، فمن الممكن ببساطة تكرار الحقائق و المعارف المتحكم فيها أصلا.

من جهة أخرى ،تبقى آثار النموذج معتمدة بشكل كبير على الفرضيات المستخدمة في كل من تقنيات المعايرة للرفاهية ، وعدد التوازنات من استقرارها أو ديناميكياتها. وهكذا ، فإن اتخاذ النمذجة الأكثر دقة و التي من خلالها تظهر القوى بشكل متجانس في أعقاب التفاعلات الاقتصادية الصغرى يسمح بتحليل أفضل لآثار النماذج ويوفر أفضل دليلاً لمسار السياسة الاقتصادية. لكن ، تبقى المشكلة للأسف كونه يوجد هناك عدة أنواع من التفاعلات الاقتصادية التي يمكن أن تدفع إما التشتت أو التكتل.

2. محددات و معالم الجغرافيا الاقتصادية الجديدة

لاثراء دراستنا بشكل أفضل ، ارتأينا القيام بتحليل تركيبي لأنواع مختلفة من "القوى" أو "العوامل" التي قد تظهر في هذه النماذج و التي يمكن أن تنتمي إلى ادبيات اقتصادية مختلفة ، من الاقتصاد الحضري أو بشكل رئيسي للاقتصاد الجزئي للمكان.

- **مصادر التشتت :**

تبدو قوى الطرد المركزي التي تعزز التمايز أو التشتت ، هي الأكثر قابلية للتحديد و بسهولة. في الغالب ، تعتمد على الاستهلاك المكاني و على تكاليف النقل. فيرى النموذج الكلاسيكي للاقتصاديين على أن الندرة تؤدي إلى الاستخدام التنافسي للموارد و خصوصا التربة بالدرجة الأولى.

- **تكاليف النقل :**

في إطار المصطلح العام لتكاليف النقل ، يتم دمج عدد كبير من المفاهيم المختلفة و التي يمكن أن تشمل ثلاثة أنواع من النقل : نقل السلع المصنعة ، نقل الموارد الطبيعية و المنتوجات الزراعية ، الى جانب نقل الأشخاص.

من الواضح ، أن تكاليف النقل للذهاب إلى العمل أو القيام بالشراء (تكاليف الشحن أو تكاليف التسوق) أو بشكل عام ، يعد النقل داخل المدن أمر أساسي. ، فهو يشكل الأساس للغالبية العظمى من نماذج الاقتصاد الحضري. حيث يكون المنطق كما يلي:

-بافتراض أن على الأعوان الذهاب الى وسط المدينة ، يقوم السكان برفع منفعتهم عن طريق استهلاك أكبر قدر ممكن من الأراضي والسلع وهذا بمراعاة ميزانيتهم. للقيام بذلك ، سوف يبحثون عن تدنية تكاليف النقل الخاصة بهم للذهاب إلى المركز ، حيث يكون النقل باهظ التكاليف في الموارد المادية و في الوقت أيضا. كما أن المنافسة

على احتكار لأرض بالقرب من المركز تؤدي الى تباين في إيجار هذه الأراضي. و بالتالي فإن كل ساكن إضافي في المدينة له تأثير على زيادة متوسط تكلفة النقل بشكل هامشي ،و يمارس تأثيرًا ماليًا خارجيًا سلبيًا على البقية ، حيث أن زيادة تكلفة النقل التي يحدثها الساكن الهامشي ينتج زيادة في الإيجار الأرضي في جميع نقاط المدينة. فتعتبر كل من الأعمال الرائدة Alonso (1963) و Muth (1960) ، تظهر هذه القوة على سبيل المثال عند Dixit (1973) أو حسب Henderson (1988). في هذه الحالة يمكن للفرد أن يتحدث عن استبداد للأراضي. فهذه الحالة تعبر عن ظاهرة القرب و التي تسبب ندرة في التربة في نقل و بالتالي تصبح باهظة الثمن. من جهة أخرى ، يكون التنبؤ الرئيسي لهذه النماذج بوجود لتدرج متناقص لاستئجار الأراضي. وقد تلقت هذه المشاركة العديد من عمليات التحقق التجريبية (Henderson ، 1988).

- غالبًا ما يتم استخدام تكاليف النقل للسلع المصنعة أيضًا ، حيث تكون تكاليف الشحن بخلاف تكاليف التسوق. فيمكن تفسير هذا المصدر من التشتت بأنه احتكار للمسافة. فعلى الرغم من قوة التجاذب و وجود المزارعين ، إلا أن حجم المدينة المحدود بسبب وجود الطلب خارج المناطق الحضرية يمكن أن تصبح إزالتها بشكل تعسفي ، إذا المدن تصبح كبيرة جدا وبعيدة جدا عن الأفراد. فمن أجل خدمة هذا الطلب بتكلفة أقل ، يحاول الأفراد الاقتراب منه. لذا ، يبدو أن تكاليف نقل السلع تكون ذات أهمية عندما تكون المسافات التي يتم اعتبارها مهمة.

- في أبسط النماذج ، يمكن الخلط بين تكاليف التنقل ، تكاليف التسوق أو تكاليف الشحن ، لكن هناك اختلافات أساسية و جوهرية فيما بينها. فإذا كانت تكلفة النقل تطرح بشكل مباشر من الراتب ، فإن تكلفة الشحن تضاف منطقيا لسعر المنتوج ، بينما يمكن تفسير كلفة التسوق كتكلفة الذخول الى السوق ، و هذا بغض النظر عن عدد البضائع المشتراة.

- وأخيرا، فإن تكاليف نقل السلع الزراعية، على الرغم من أهمية كبيرة منذ بداية التحضر حتى القرن العشرين قد تم تجاهلها نسبيا النماذج الحالية في الجغرافيا الاقتصادية. ومع ذلك فهي بالفعل في صميم المنطق Von Thunen (1826). وهي تعمل لمسافات "متوسط," أكبر من تلك العادية، ولكن أقل قيمة لنقل السلع المصنعة. كما لا يسع الذكر لأهمية التاريخ ، فإن الهيكل الحضري الذي نشأ من القيود على السلع الزراعية قد يفسر جزئيا الهيكل الحضري الحالي (Duranton ، 1998).

- **استغلال الأرض :**

من الممكن أيضا الحصول بطريقة بسيطة جدا على مصدر للتشتت مع استغلال الأراضي في نموذج مكاني غير ضمني و الذي يتم عادة في ايطار اقتصادي عمومي محلي. في هذا المجال ، يجدر بالاستناد لأعمال الباحثين Scotchmer و Thisse (1993) لإجراء مناقشة متعمقة حول الاختلافات بين النماذج المكانية "بدون أراضي" والنماذج مع الأراضي ولكن بدون دمج عامل المسافة.

فيتم استخدام الإطار المعتاد و المتمثل في المدينة المغلقة حيث لا تكون المسافات فيها معروفة. كما يتم تثبيت حجم الأراضي المتاحة بسبب القيود المادية أو المؤسساتية. في هذه الحالة ، فإن وصول عون جديد ، من مستهلك أو منتج ، لا يمكن إلا أن يخفض متوسطحجم الأراضي المتاحة. ومع ذلك ، فإن كمية الأراضي المستخدمة تدمج في وظيفة المنفعة للأفراد أو أيضا في وظيفة إنتاج الشركات. لذا . يخلق التشتت عن الرغبة في استهلاك كمية عالية من سلعة نادرة. فهذا التفسير يأتي لتأكيد بطريقة مختلفة عن احتكار للأراضي المذكورة سابقا.

عموما ، يمكن اعتبار الأرض كعامل تشتت من خلال مختلف التأثيرات المالية. بالإضافة إلى ذلك ، يزيد تركز الأعوان في نفس المكان ، من المنتجين أو المستهلكين ، من تكلفة العوامل الثابتة ، كعنصر العمل كونه غير متحرك بالكامل.

- **مصادر التجمعات :**

تتعدد العوامل الدافعة للتركز و غالبا ما تكون أكثر صعوبة في وصفها شكليا من تلك التكاليف العادية للنقل. هذا ما يؤدي إلى تعدد التعاريف لمفهوم المدن (Beaumont et al.، 1996) أو بشكل عام التكتل أو التجمع. من أجل توضيح الأمور ، يمكننا محاولة تجميعها وفقًا لطبيعتها و يمكن التمييز بين ثلاثة أسئلة رئيسية تنشأ بشكل طبيعي في سياق قضايا التجمع : حجم المدن وموقعها ووظائفها.

- **الجغرافيا المادية :**

تشكل الجغرافيا المادية المصدر الرئيسي للتكتلات او التجمعات : وفقا ل Marshall (1890) : يعود السبب الرئيسي لطبيعة الظروف المادية آنذاك. لذا ، يفسر الاقتصاديون إلى أن الأفراد يتجمعون على الساحل ، بالقرب من الجسور المحادية للأنهار أو للمواقع ذات مصادر المواد الخام ، على مواقع مرتفعة و واقية من التوغلات الحربية المحتملة أو في الأماكن ذات االمناخ الملائم للحياة و القيام بالأنشطة المواتية. في هذا الصدد ، يشير Bairoch (1985) إلى أن المدن التي شهدت نشاطا خلال الثورة الصناعية ، يعود ذلك النمو أساسا الى القرب من مادة حاسمة في ذلك الوقت (الفحم).

حسب Krugman (1993) ، لا تعتبر الجغرافيا المادية في الواقع الدافع الأساسي الذي يؤثر على التجمع ، بل تعمل الجغرافيا المادية كنقطة محورية ، مكملة للقوى الموصوفة أدناه لشرح موقع الأنشطة داخل الاقتصاد. فهذه العناصر المادية تعتبر واحدة من العوامل الرئيسية لشرح مواقع التكتلات لبعضها البعض (Fujita و Mori، 1996).

كما أن الجغرافيا المادية تقترب أيضًا من المفهوم التقليدي لوفرة العوامل و التي تمثل قاعدة و أساس نظريات التجارة الدولية. فهذه النظريات ، مهما انتمت للمدرس

الكلاسيكية أو النيو كلاسيكية ، تعتبر مهمة و فعالة لفهم التدفقات و مسألة التخصصات. لكن ، في المقابل ، فهي أكثر محدودية في شرح أحجام التكتلات و التجمعات الحضرية. و بالتالي ، فإن الخصائص المادية تمثل أصل النموذج الأساسي من الجغرافيا التقليدية (Herbert و Thomas ، 1982). لذا ، تتمثل المشكلة الرئيسية للنظريات التي تعطي دورًا غالبًا للجغرافيا المادية في أن تفسيراتها غالبًا ما تكون ذات اطار جزئي و محدود كون البيئة المادية تمثل إلى حد كبير لحياة و نمط عمل الأفراد.

- **اقتصاديات السلم :**

و التي تدل على أن أرباح المؤسسة يتم تحديد استنادا الى حجمها ، بمعنى أخر كلما كبر حجم المؤسسة كلما أصبحت عوائدها مرتفعة و هذا على غرار التفكير النيوكلاسيكي و الذي يفترض تناقص في غلة الحجم . لذا ،تعتبر أبسط طريقة لتبرير التكتل و التجمع الحضري في افتراض وجود مركز حضري أو المعروف بمنطقة الأعمال المركزية(Central Business District) ، و الذي كان متداول عند الكلاسيكين في دراسة الاقتصاد الحضري. ومع ذلك ، فإن الاستدلال الأكثر تفصيلاً يدعو إلى وجود غلات حجم متزايدة حقيقية لنطاق الإنتاج و الذي يمكن أن تخلق عن عدم قابلية التجزئة أو ببساطة عدم التحدب لدالة التكلفة الحدية (Henderson ، 1988).

3. نموذج المحيط الأساسي (*Core – Periphery Model*)

من الناحية التقنية, يمكن لكل مقاول أو رجل أعمال تحديد موقع مصنعه في أي مكان من القطر الجغرافي في بلده, لكن يوجد سوى عدد قليل من المواقع التي من المرجح أن تهمه. في الواقع, هناك نوعان من العوامل التي تنطوي على إيجاد الموقع الذي يزيد من أرباح المؤسسة : **اقتصاديات السلم و تكاليف النقل.**

تجدر الاشارة أن اقتصاديات السلم ليست العامل الوحيد التي يقوم على تعظيم أرباح المؤسسات ، بل توجد عوامل أخرى كاقتصاديات التكتل (التجمعات عبارة عن ميزات غير مالية و التي ترتبط بالبيئة المستقر بها و التي تستفيد منها بدون أي مقابل كالتموقع بالقرب من مراكز البحث و الجامعات التي تقدم يد عاملة مؤهلة) و التي تساهم هي الاخرى في تعزيز مكاسب المؤسسة و الى تدنية تكاليف النقل. لذا يقوم المقاول (المستثمر عموما) عن موقع يمكن فيه تحقيق أهدافه المرجوة وبالتالي فإن المنطق الاقتصادي يدفع بالمؤسسة إلى الاستقرار في أقرب وقت ممكن إلى سوقها وسيتم حل المؤسسة حالما تعلمنا أين هو "سوقه". لتطوير هذا المبدأ ، قام Krugman بالاعتماد على المساهمات و الدراسات العلمية مثل أثر المنافسة الاحتكارية، تمايز المنتجات، الأسواق ذات احتكار القلة، النمو الداخلي و التي وضعت و تم تناولها في السنوات الأخيرة لإنشاء عدد من النتائج العلمية.

يرجع ذلك كونه أن المستهلكين لديهم ميل للتنوع أما المؤسسات في قطاع ما لا تنتج سلعة موحدة ومتجانسة و هذا ما يتماشى مع مبادئ التيار النيوكلاسيكي, ولكن الجميع يرعى للتمييز منتوجه عن باقي المنتجات حتى أن هناك في الواقع العديد من السلع مثل الجبن المنتجة من طرف الشركات التي توجد في نفس المكان. فكل منها ينتج كمية صغيرة من السلعة التي لديها احتكار(Dixit & Stiglitz 1977). لضمان بقائهم و لزيادة أرباحهم, على المؤسسات القيام بتنويع منتوجاتها (Porter 1991). لذا فإن العمال الصناعيين المتحركين الراغبين في زيادة رفاهيتهم من خلال الحصول على مجموعة متنوعة من المنتجات، سوف يقومون بالاستقرار أين يتواجد العديد من المؤسسات و هذا لضمان وجود مثل هذه المنتجات على هذا المستوى (نفس السوق). اضافة الى ذلك, تتجاذب المؤسسات في نفسها إلى المواقع ذات الوفرة من العمال ذوي القوة الشرائية العالية (Krugman, 1991).

و نتيجة لذلك ، تقوم كل مؤسسة جديدة على كسب موقع مناسب بالقرب من أعلى تركيز للمؤسسات الموجودة في المنطقة. في نفس الوقت و بشكل تدريجي ، ينمو هذا الأساس (noyau) والذي يقدم تشكيلة أوسع من المنتجات المتباينة و التي تعمل على جذب العمال المؤهلين المستقرين في الخارج. فهذا التدفق للعمال سوف يزيد من الطلب على المنتجات المتميزة وخلق حافزا قويا للمؤسسات غير المرتبطة بمكان آخر و التي سوف تقدم إلى المنطقة. لا ينتج عن ذلك أثر (حلقة دائرية) أين يكون فيها تركيز المؤسسات (قطب للعرض) يجذب العمال المؤهلين (الذين يشكلون قطب الطلب) وتركيز للعمال المؤهلين تجذب المؤسسات. لذا تتشكل نواة صناعية قوية وتخلق نفسا من الهواء النقي الذي يلهم جميع المؤسسات في البلد على موقع واحد لتكثر بقية الأراضي للزراعة. إن هذا التكوين لتوزيع النشاط الاقتصادي لبلد ما في مركز صناعي كثيف جدا لا يشغل سوى جزء صغير جدا من الإقليم وفي "باقي البلد" ذو تعداد قليل من السكان ويهيمن على النشاط الزراعي ، يسمى نموذج مركز - محيط (Core-Perphery).

وبما أن التقدم التكنولوجي يخفض تكاليف النقل ، يصبح من غير الملائم أن تبتعد المؤسسة عن سوقها ، لذلك ستركز اهتمامها على المواقع التي تساهم في تعظيم اقتصاداتها التكتلية ، وبالتالي تختار الموقع الذي يزيد من الأرباح الناتجة عن مردودية السلم واقتصادات التكتل إلى أقصى حد ، في إطار النواة الصناعية.

المحاضرة السادسة : التكامل الاقتصادي الجهوي

1. تعريف
2. مبادئها
3. اصناف الاتحادات الاقتصادية الجهوية
4. فوائد التكامل الاقتصادي
5. نظرية المنطقة النقدية المثلى

المحاضرة السادسة : التكامل الاقتصادي الجهوي

يتفق أغلب المفكرين الاقتصاديين على أن التكامل الاقتصادي هو عبارة عن القضاء على الحدود الاقتصادية بين اقتصاد بلدين أو أكثر (Jacques Pelkmans). فالحدود الاقتصادية تمثل ترسيم الحدود ما بين الدول ؛ في الغالب الحدود الجغرافية للدولة - مما يحد من حركة السلع والعمالة ورأس المال. ينطوي التكامل الاقتصادي على إزالة الحواجز التي تعترض الأنشطة الاقتصادية العابرة للحدود التي تؤثر على التجارة وحركة العمالة والخدمات وحركة رأس المال.

1. تعريف :

يعرف التكامل الإقتصادي الجهوي على أنه كل اجراء يقود العديد من الدول لتشكيل منطقة جمركية أو اقتصادية واحدة. فتختلف هذه الاتفاقيات الإقليمية اختلافًا كبيرًا ، سواء كان نطاقها سياسيًا و قطاعيًا ، أو درجة التحرر التي وصل إليها الأعضاء كمنطقة التبادل الحر، الاتحاد الجمركي ... إلخ. كما أن تنفيذها ينطوي على مشاكل اقتصادية خطيرة ، يصعب بشكل خاص على بعض الاقتصادات في المنطقة التغلب عليها. لكن يبقى الهدف الرئيسي هو تفكيك الرسوم الجمركية على اجمالي التجارة أو حصة معتبرة منها.

فهذه التكتلات لديها العديد من المزايا : اقتصاديات السلم ، التخصص و تكامل الاقتصادات. ففي اقتصاديات السلم ، يقابل اقتصاد الحجم تناقص تكلفة الوحدة للمنتج الذي تحصل عليه الشركة من خلال زيادة كمية إنتاجها. سوف نتحدث عن وفورات الحجم إذا كان كل منتج ينتج تكاليف أقل لإنتاجه عندما تزيد الكميات المنتجة (وفورات الحجم مقارنة بتكلفة الإنتاج) أو المباعة (وفورات الحجم مقارنة بسعر التكلفة). أما التخصص له تأثير على مجال واحد (أو بعض) على حساب كل

الآخرين. في الحين، يرى دافيد ريكاردو في تعريفه للميزة النسبية ، أن كل بلد له مصلحة في التخصص في إنتاج السلع التي تكون الميزة النسبية لها الأقوى أو أن العيب النسبي هو الأقل.

2. مبادئها

يتم تحديد الاعتراف بالاتحاد الاقتصادي الجهوي في التجارة العالمية من خلال المبادئ الأساسية والعملية استنادا لاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GATT) سابقا ، و المستندة حاليا لبنود و ميثاق المنظمة العالمية للتجارة (OMC). ونتيجة لذلك ، يتم تقديم استثناءات من هذه المبادئ من أجل احترام المستويات المختلفة لتنمية الدول الأعضاء ومساعدتها في التطبيق الصعب للمعاملة بالمثل.

للتذكير ، تم التوقيع على الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة في 30 أكتوبر 1947 من قبل 23 دولة من أجل تنسيق السياسات الجمركية للأطراف الموقعة. دخلت المعاهدة حيز التنفيذ في يناير 1948 وانتقلت الأمانة إلى فيلا بوكاج بجنيف ، وفي عام 1977 إلى مركز ويليام رامارد ، أيضًا في جنيف.

وقد تم تصميم هذه اتفاقية التجارة الحرة متعددة الأطراف لخفض الأسعار للمستهلكين ، وتحسين استخدام عوامل الإنتاج و تعزيز التوظيف في القطاعات التي يتمتع فيها كل بلد بميزة نسبية.

تقوم مبادئ GATT :

- مبدأ عدم التمييز و الذي يعتبر أهم اتفاق و يتضمن بندين:

(i) شرط الدولة الأكثر رعاية والذي ينص على أن بلدًا يمنح مزايا تجارية لآخر يجب أن يمتد إلى جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية ؛

(ii) شرط المعاملة الوطنية الذي يتطلب معاملة متساوية للمنتجات المحلية أو المستوردة التي لا يمكن فرضها على ضرائب محددة.

- يتميز مبدأ تخفيض الرسوم الجمركية بانخفاض تدريجي في الرسوم الجمركية على أساس المعاملة بالمثل ؛
- مبدأ حظر القيود الكمية على كل من الواردات و الصادرات ؛
- مبدأ تخفيض الإغراق ودعم الصادرات.

3. طرق التكامل الاقتصادي الجهوية

يرى الاقتصاديون [Allen & Unwin (1962) ؛ Balassa (1962) ؛ Pelkmans (2003)]تواجد مراحل مختلفة من عملية التكامل الاقتصادي حسب مستويات تكامل السوق لهذه الدول. و وفقا ل Balassa ، يتكون التكامل الاقتصادي من خمس مراحل منتظمة و مرتبة حسب اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة. هذه المراحل بالترتيب كما يلي : مناطق التجارة الحرة ، الاتحاد الجمركي ، السوق المشتركة والاتحاد الاقتصادي ، وأخيرا التكامل الاقتصادي الكلي. فهذه الأشكال الخمسة الأساسية يجب أن يأخذها التكامل الاقتصادي.

(أ) منطقة التجارة الحرة :

حسب Balassa ، تعتبر منطقة تجارة حرة الأول من خمس الأشكال الأساسية يجب أن يأخذها التكامل الاقتصادي والأقل تعقيدًا فيها. ففي هذه المرحلة ، يتم فيها إلغاء التعريفات الجمركية والقيود الكمية في التجارة بين الدول المشاركة ، على الرغم من أن كل منها يحتفظ بهياكل التعريفات الخاصة به من أسعارها والحصص الوطنية فيما يتعلق بالبلدان غير المشاركة. خير مثال اتفاقية ASEAN و NAFTA .

(ب) الاتحاد الجمركي :

عبارة عن منطقة تجارة حرة تضع تعريفات وحصصاً مشتركة للتجارة من قبل الدول المشاركة مقابل الواردات من الدول غير الأعضاء أي تنفيذ التعريفة الخارجية المشتركة. مثال: الجماعة الأوروبية منذ عام 1968 و حاليا اتفاقية MERCOSUR.

(ج) السوق المشتركة :

تقوم السوق المشتركة على إلغاء الحواجز غير الجمركية أمام التجارة بغية تعزيز التكامل بين أسواق السلع والخدمات ، الى جانب القيود المفروضة على حركة عوامل الإنتاج و التي تهدف الى تعزيز التكامل بين أسواق رأس المال والعمالة. من الأمثلة : مجتمع الأنديز و الجماعة الأوروبية منذ عام 1993 مع إنشاء السوق الأوروبية الموحدة كهدف من قبل معاهدة روما و المعروف ب "الحريات الأربع".

(د) الو حدة النقدية :

تعتبر المرحلة الأخيرة من التكامل الاقتصادي حيث يتم فيها تنسيق السياسات الاقتصادية الوطنية وتنسيق التشريعات الوطنية ذات الصلة. مثال: الاتحاد الأوروبي اتحادًا اقتصاديًا منذ الفاتح جانفي 1999.

(هـ) الاتحاد الاقتصادي والنقدي:

تقوم على تبني العملة الموحدة للاتحاد الاقتصادي مع توحيد جميع السياسات النقدية والميزانية ذات الصلة الموجهة على المستوى فوق الوطني ، إن أمكن وفقا لمبدأ التبعية. تحقيقا لهذه الغاية ، يجب أن تكون السلطات والتشريعات فوق الوطنية في المكان. فمنطقة اليورو و منذ عام 2008 ، تضم 15 دولة من بين 27 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي ، والتي يمكن تصنيفها في مكان ما بين الاتحاد الاقتصادي والتكامل الاقتصادي الكلي. ومع ذلك ، تجدر الإشارة إلى أن معاهدة روما لعام 1957 قد أنشأت بالفعل سلطات فوق وطنية معينة وهيكل مشترك يحدد القواعد ، وأن هذه الأخيرة قد تعززت فيما بعد.

(و) الاتحاد الاجتماعي والسياسي:

بالاضافة للاتحاد الاقتصادي والنقدي ، يقتضي تنفيذ سياسات اجتماعية مشتركة كتبني نظام موحد للحماية الاجتماعية.

في الحين، كان Balassa مقتنعاً بأن الأسواق المشتركة خارج الحدود الوطنية ، بحركتها الحرة للعوامل الاقتصادية للإنتاج عبر الحدود الوطنية ، تولد بطبيعة الحال طلباً على مزيد من التكامل ، ليس فقط من الناحية الاقتصادية ، من خلال الاتحاد النقدي فحسب ، ولكن أيضا من الناحية السياسية ، وبالتالي ، فإن المجتمعات الاقتصادية تصبح بطبيعة الحال ، مع مرور الوقت ، نقابات سياسية.

	اندماج السوق	التكامل النقدي	تكامل السياسة النقدية		
	الغاء الحواجز للتجارة	سياسة تجارية مشتركة	حركة عوامل الانتاج و المنتوجات المالية	معدل الصرف ثابت / عملة موحدة	سياسة اقتصادية مشتركة
1. منطقة التجارة الحرة					
2. الاتحاد الجمركي					
3. السوق المشتركة					
4. الوحدة النقدية					
5. الاتحاد الاقتصادي والنقدي					

الشكل (11) : المراحل الخمس الرئيسية للتكامل المؤسسي الإقليمي حسب Balassa

4. فوائد التكامل الاقتصادي

يتمثل الهدف الرئيسي للتكامل الاقتصادي في زيادة التجارة عبر العالم و تنميتها. بالاضافة لذلك ، هناك العديد من الفوائد الأخرى التي تصاحب هذا المفهوم ، من أهمها :

أ) خلق فرص تجارية :

يمكن لجميع البلدان التي تتبع التكامل الاقتصادي الاختيار بين مجموعة كبيرة من السلع والخدمات. فهذا التكامل الاقتصادي يتيح الحصول على السلع والخدمات بسعر رخيص و أقل ، كون إزالة الحواجز أمام التجارة يقلل أو يلغي التعريفات تماما. فتخفيض الضرائب والأسعار يوفر الأموال التي يمكن للبلدان استخدامها لشراء منتجات وخدمات أخرى. وبالتالي ، سوف يؤدي هذا التكامل لدى الدول الأعضاء :

- مجموعة واسعة من السلع والخدمات التي لم تكن متاحة من قبل ؛
- يمكن أن تحصل على السلع والخدمات التي تدفعها أقل بعد تخفيض التعريفات أو إزالتها ؛
- تشجيع زيادة التجارة بين البلدان الأعضاء حيث يمكن استخدام الأموال التي تم توفيرها عند شراء السلع الرخيصة للحصول على منتجات وخدمات جديدة.

ب) فرص العمل :

تساعد الخيارات المختلفة المتاحة في التكامل الاقتصادي في تحرير التجارة وتشجيعها. هذا يؤدي إلى توسع السوق بفضل المبالغ الكبيرة من رأس المال التي يتم استثمارها في اقتصاد البلد ، مما يساهم في خلق فرص عمل جديدة للأفراد في جميع أنحاء العالم. بالمقابل ، يمكن أن ينتقل الأشخاص من بلد إلى آخر بحثاً عن وظائف وأجور أفضل. كما يشجع التكامل الاقتصادي تحرير التجارة والتوسع في السوق ، وزيادة الاستثمار في البلاد وزيادة انتشار التكنولوجيا . لذا، فالتكامل يخلق المزيد من فرص العمل للأشخاص الذين ينتقلون من بلد إلى آخر لإيجاد العمل وكسب المزيد من المال. على

سبيل المثال ، تميل الصناعات التي تستخدم العمالة غير الماهرة إلى نقل وحدات الإنتاج الخاصة بها إلى بلدان حيث العمالة أرخص ، كجزء من التعاون الإقليمي.

(ج) ترقية للأسواق المالية :

يعتبر التكامل الاقتصادي مفيد للغاية للأسواق المالية لأنه يسهل اقتراض رأس المال بسعر فائدة ميسرة. ويرجع ذلك إلى أن سيولة أسواق رأس المال الموسعة تؤول للارتفاع و الازدياد وأن التنويع الناتج عن ذلك يقلل من المخاطر التي تصاحب الاستثمار المكثف.

(د) يزيد الاستثمار الأجنبي المباشر :

يعزز التكامل الاقتصادي زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر. وبمجرد انضمام الشركات في الاستثمار الأجنبي المباشر ، من خلال عمليات جديدة كخيارات الاندماج أو من خيار الامتلاك ، فإنها تصبح شركات دولية. يمكن للبلدان ذات الاقتصاديات الأكبر أو القريبة جغرافياً من الاقتصاديات الرئيسية و المتطورة في منطقة معينة ، أن تتوقع زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق الانضمام إلى عملية التكامل من البلدان ذات الاقتصاديات الصغيرة أو تلك الموجودة في المنطقة المحاذية. عموما ، استفادت جميع البلدان في المجموعات الاقتصادية السبعة ، عالميا ، من الاستثمار الأجنبي المباشر الإضافي ، من خلال الهيكلة الإقليمية.

ه) التكامل السياسي :

تشكل البلدان المشاركة في التكامل الاقتصادي تجمع اقليمي وتكتسب نفوذاً سياسياً أكثر من أي بلد بمفرده. فالتكامل هو استراتيجية أساسية لحل مشاكل عدم الاستقرار

السياسي والصراعات بين الاشخاص ، والتي يمكن أن تؤثر على المنطقة. وهو أيضا أداة فعالة للتعامل مع التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تصاحب العولمة.

و) مواتية للتقارب الاقتصادي الحقيقي :

يمكن للتكامل الإقليمي أن يفضي إلى تقارب اقتصادي حقيقي بين البلدان الأعضاء من خلال فتح الأسواق الأجنبية للمنافسة ، ناتج عن تفكيك الحواجز البيروقراطية والاستراتيجية أمام الدخول وإزالة القيود على حرية حركة البضائع. رأس المال والعمالة والموارد الأخرى.

(ه) يكسر الاحتكارات المحلية القائمة :

يساهم تحرير التجارة والحركة المتزايدة لعوامل الإنتاج بين الدول الأعضاء في إزالة الاحتكارات المحلية القائمة وتحويل هياكل المنافسة غير المكتملة إلى الشكل المثالي للمنافسة. كما تتحسن الأسواق التنافسية من الكفاءة من حيث تحسين تخصيص الموارد وخفض تكاليف الإنتاج وزيادة الإنتاجية وتنوعها.

5. نظرية المنطقة النقدية المثلى

تركز نظرية المنطقة النقدية المثلى ، حسب الاقتصادي Mundell (1960) ، على عدة معايير للاقتصاد قصد تحديد مدى أمثليتها و التي تضم كل من : الخصائص الهيكلية ، الحجم المتماثل ، الانفتاح ، هيكل التصدير ، هيكل الإنتاج ، حركية العمالة ومرونة الأجور والأسعار. وتجدر الإشارة إلى أن المعايير الخمسة لمعاهدة ماستريخت التي استخدمتها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وكذلك شروط الانضمام إلى الاتحاد النقدي الأوروبي تختلف عن تلك التي نتجت عن أبحاث Mundell ، حيث تتطلب هذه المعايير التقارب من حيث التضخم ومعدل الفائدة والعجز والديون واستقرار

سعر الصرف للدول قبل قبولها كعضو. في الحين ، لا يعتبر أي من هذه المعايير جزءًا من إصدار الانضمام إلى الاتحاد النقدي الأوروبي. فيما يلي ، سوف نتطرق لهذه المعايير Mundell بالتفصيل.

(أ) مرونة الأسعار والأجور :

تقوم المرونة في الأسعار والأجور الاسمية في البلدان التي تستخدم العملة الموحدة على التكيف بعد حدوث صدمة ، و أنه من غير المحتمل أن يؤدي إلى فقدان الوظائف في بلد ما و ربما ارتفاع التضخم في بلد آخر. هذا بدوره سوف يؤدي الى تراجع الطلب عن التعديلات المرتبطة بسعر الصرف الاسمي (Friedman ، 1953).

(ب) حركة عوامل الإنتاج :

حسب Mundell (1961) ، يمكن أن يؤدي المستوى المرتفع من تكامل سوق العوامل ، بما في ذلك العمالة ، داخل مجموعة من البلدان إلى انخفاض في الدفع من أجل تغيير العملية عوامل الإنتاج الحقيقية وسعر الصرف الاسمي بين البلدان ، و هذا كاستجابة للاضطرابات.

(ج) تكامل الأسواق المالية :

حسب Ingram (1962) ، يمكن للتكامل المالي أن يقلل الحاجة إلى تعديل معدلات الصرف ، فهذا التكامل لا يعتبر بديلا عن التسوية الدائمة ولكن وسيلة لتخفيف هذه العملية. على العكس ، يرى McKinnon (2004) ، دور التكامل المالي كأصل يمتلكه البلد بأكمله لتقاسم الدولي في المخاطر.

(د) درجة الانفتاح الاقتصادي :

الانفتاح بمستوى مرتفع ، حسب McKinnon (1963) ، يؤدي إلى تغيرات متكررة في الأسعار الدولية للمنتجات المسوقة ، و التي بدورها تؤثر على تكاليف المعيشة على المستوى الوطني ، مما يقلل من امكانية الوهم النقدي أو سعر الصرف للأجراء .

(ه) التنويع في الإنتاج والاستهلاك :

تزايد في درجة التنويع في الإنتاج والاستهلاك ، في محفظة الوظائف و في المبادلات من الواردات والصادرات تقلل من مخاطر الصدمات الخاصة بالقطاعات. فيمكن توقع حدوث انخفاض في التكاليف ، في بلدان التي قامت بتنويع اقتصاديتها ، بعد التخلي عن التغيرات في أسعار الصرف الاسمية ، والتي توفر "المأوى" ضد أي اضطرابات مرتقبة (Kenen، 1969). وفقا ل Fleming (1971) ، تساهم معدلات التضخم المنخفضة والمماثلة بين البلدان في استقرار شروط التبادل التجاري. وهذا يعزز ميزان المعاملات والتجارة الجارية ، مما يقلل الحاجة إلى إجراء تعديلات على أسعار الصرف الاسمية.

(و) التكامل الجبائي :

عندما يتلقى عضو (دولة) يعاني من صدمات غير متماثلة ، مجموعة من الأموال المعاد توزيعها من خلال نظام التحويل الجبائي ، فإن التعديل في حالة حدوث هذه الصدمات يتطلب تغييرات طفيفة في سعر الصرف الاسمي. حسب Kenen (1969) ، هذا الأسلوب يعتمد أساسا على التكامل السياسي والاستعداد لتقاسم المخاطر بين الدول.

(هـ) التكامل السياسي :

تعتبر الإرادة السياسية للانتقال إلى التكامل هي أهم شرط للمشاركة في الاندماج النقدي بعملة موحدة (Mintz، 1970).

فاستخدام هذه المعايير ، يجعل من الممكن تقييم مدى تعرض أي بلد لأحداث و ظروف غير متوقعة - الصدمات غير المتماثلة – و التي تؤثر على الاقتصاد أكثر من البقية ، من تعطل في ميزان المدفوعات الخاص بكل بلد ؛ وبالمثل ، تسمح هذه المعايير بتقييم ما إذا كان البلد قادرًا على التعامل مع الصدمات غير المتماثلة مع آليات بديلة لتسويات ميزان المدفوعات ، إذا كان سعر الصرف ثابتًا.

قائمة المراجع

1. باللغة العربية

ابراهيم أحمد سعيد (1997)، أسس الجغرافيا البشرية و الاقتصادية ، مدرية الكتب و المطبوعات الجامعية سوريا.

سيف سالم القايدي (2001) ، المدخل إلى الجغرافيا الاقتصادية ، جامعة الإمارات العربية المتحدة ، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.

على أحمد هارون (1995)، أسس الجغرافيا الاقتصادية ،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية.

فاطمة الزهراء بن زيدان (2012) ، دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في الجزائر من منظور الجغرافيا الاقتصادية ,مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية , جامعة الشلف.

فتحي محمد أبو العيانة (2005) ،الجغرافيا الاقتصادية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية.

فتحي محمد أبو العيانة (2001), دراسات في الجغرافية الاقتصادية و السياسية, دار النهضة العربية، بيروت .

محمد رياض وكوثر عبد الرسول (2013), الجغرافيا الاقتصادية وجغرافية الإنتاج الحيوي, مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة, جمهورية مصرالعربية .

محمد محمود إبراهيم الديب (2006), الجغرافيا الاقتصادية منظور معاصر ، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة .

2. باللغات الأجنبية

Aydalot P., (1985), Economie régionale et urbaine, Economica, Paris.

Benko G., (1998), La science régionale, Que sais-je?, PUF

Claval P., (2005), Chroniques de géographie économique, L'Harmattan.

Géneau de Lamarliere I., Staszak J.-F. (2000), *Principes de géographie économique*, Paris, Bréal.

Georges B.,(2008) « La géographie économique : un siècle d'histoire », *Annales de géographie* 2008/6 (n° 664), p. 23-49.

Krugman P. (1995), *Developpement, Geography and Economic Theory*, Massachusetts, MIT Press.

Krugman P., (1993), On the number and location of cities, *European Economic Review*, 37, 293-293.

Krugman, P. (1991), *Geography and Trade*, Massachusetts, MIT Press.

Polèse M. et Shearmur R., (2005), Economie urbaine et régionale, Economica, Paris.

الفهرس

المحاضرة الأولى : علم الاقتصاد

1. الحاجات غير المحدودة (اللامنتهية)..... 4
2. الحاجات المحدودة 5
3. الاستخدام الفعال للموارد..... 6
4. التيارات الرئيسية للفكر الاقتصادي..... 6
(أ) المذهب الفيزيوقراطي..... 6
(ب) التيار الكلاسيكي..... 8
(ج)المذهب التجاريين" المركنتلية"..... 14
(د) التيار الماركسي..... 16
(ه) التيار النيوكلاسيكي (الحدي)..... 17
(و) التيار الكنزي..... 19

المحاضرة الثانية : الدورات الاقتصادية

1. الأعوان الاقتصادية..... 23
2. الأسواق..... 23
3. علم السكان..... 24
(أ) تركيب السكان..... 24
(ب) تطور السكان..... 25
4. المحاسبة الوطنية..... 25
(أ) تطور دور الدولة 25
(ب) مبادئ المحاسبة الوطنية 25
5. ما هو الإنتاج ؟..... 26
(أ) الطبيعة، الأرض 26
(ب) الأشخاص , الموارد البشرية 27
(ج) العمل 27
(د) الرأسمال 28
6. الاستثمار..... 28
(أ) أنواع الاستثمارات..... 24

(ب) محددات الاستثمار..... 29

المحاضرة الثالثة : الجغرافيا الاقتصادية – مفاهيم و نظريات

1. تعريف و أهداف الجغرافيا الاقتصادية..... 32
2. الجغرافيا الاقتصادية : مفاهيم و مناهج..... 34
(أ) المنهج الإقليمي..... 35
(ب)المنهج الاقليمي 36
(ج) المنهج الحرفي..... 37
(د) المنهج الأصولي..... 38
(ه) المنهج الوظيفي 39
3. الجغرافيا الاقتصادية و موضوعها..... 41
(أ) الجانب الاقتصادي..... 42
(ب) الجانب النظري 43
(ج) الجانب التاريخي 44
4. فروع الجغرافيا الاقتصادية..... 44
(أ) التقسيم حسب طبيعة النشاط الاقتصادي..... 44
(ب) التقسيم حسب طبيعة الميدان الاقتصادي..... 46

المحاضرة الرابعة : نظريات الجغرافيا الاقتصادية

1. تحديد الموقع للنشاط الزراعي : مساهمات Von Thünen (1826)..... 51
2. نظرية التوطين الصناعي : مساهمة Weber (1909)..... 52
3. المكان و المنافسة : نظرية Hotteling (1929)..... 54
4. نظرية المساحات السوقية : نظرية Lôsch (1930)..... 56
5. نظرية قانون جاذبية التجارة بالتقسيط : نظرية Reilly (1931)..... 58
6. نظرية الأماكن المركزية : مساهمة Christäller (1940)..... 60

المحاضرة الخامسة : الجغرافيا الاقتصادية الجديدة

1. موضوع الجغرافيا الاقتصادية الجديدة..... 66
2. محددات و معالم الجغرافيا الاقتصادية الجديدة 72
3.. نموذج المحيط الأساسي (Core – Periphery Model) 76

المحاضرة السادسة : التكامل الاقتصادي الجهوي

1. تعريف 80
2. مبادئها..... 80
3. اصناف الاتحادات الاقتصادية الجهوية 81
(أ) منطقة التجارة الحرة..... 82
(ب) الاتحاد الجمركي 82
(ج) السوق المشتركة..... 83
(د) الو حدة النقدية..... 83
(ه) الاتحاد الاقتصادي والنقدي..... 84
(و) الاتحاد الاجتماعي والسياسي 84
4. فوائد التكامل الاقتصادي..... 85
أ) خلق فرص تجارية 86
ب) فرص العمل 86
(ج) ترقية للأسواق المالية 87
(د) يزيد الاستثمار الأجنبي المباشر 87
و) مواتية للتقارب الاقتصادي الحقيقي 87
(ه) يكسر الاحتكارات المحلية القائمة 88
5. نظرية المنطقة النقدية المثلى 88
(أ) مرونة الأسعار والأجور 89
(ب) حركة عوامل الإنتاج 89
(ج) تكامل الأسواق المالية 89
(د) درجة الانفتاح الاقتصادي 90
(ه) التنويع في الإنتاج والاستهلاك 90
(و) التكامل الجبائي 90
(ه) التكامل السياسي 91
قائمة المراجع..... 92
قائمة الأشكال..... 97
نبذة تاريخية عن المفكرين 98

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	الجغرافيا الاقتصادية : مفهوم هجين و متعدد.....	28
2	الجغرافيا الاقتصادية و الاقتصاد الجغرافي	35
3	تقسيمات Von Thünen للنشاطات الزراعية.....	44
4	مثلث Weber للتموقع الصناعي.....	46
5	تنظيم Hotteling للمنافسة المكانية.....	48
6	نموذج Lôsch للمساحات السوقية	49
7	الهيكل السداسي Lôsch	50
8	نموذج Reilly لتجاذب السوق.....	51
9	نظرية الأماكن المركزية Christäller.....	53
10	منحنى لتنظيم البنية التحتية للخدمات – نموذج Clark.....	54
11	المراحل الخمس الرئيسية للتكامل المؤسسي الإقليمي حسب Balassa.....	71

يوهان هاينريش فون ثونن

Johann Heinrich von Thünen

(1850-1783)

يوهان هاينريش فون ثونن عالم زراعة ألماني، اشتهر بعمله على علاقة تكاليف نقل السلعة بمكان الانتاج. وقد استخدم مزرعته كمصدر للحقائق عن عمله النظري في الاقتصاد الزراعي .وقد بنى نموذجاً نظرياً استخدمه لإيجاد العوامل الهامة التي تحدد أكثر المواقع ربحاً في فروع عديدة من الزراعة فيما يتعلق بمصادر الطلب عليهم. نظرية الإيجار التي وضعها كانت مشابهة لتلك التي وضعها ريكاردو .وقد وضع نظرية للتوزيع مبنية على الانتاجية الهامشية، باستخدام التفاضل، ويمكن اعتباره أحد مؤسسي التحليل الهامشي.

ماكس فيبر Max Weber

(1920-1864)

ولد ماكس فيبر في مدينة إرفورت في ألمانيا في وسط عائلي بروتستانتي من الطبقة الثرية. فعائلته كانت كبيرة وتحوي صناعيين مختصين بالنسيج بالإضافة إلى موظفين كبار وأساتذة جامعيين. وكان والده أحد الأعضاء المهمين في الحزب القومي الليبرالي وهو حزب المثقفين والطبقة البورجوازية ، وبالتالي فقد نشأ في بيت علم وسياسة وفكر. ومنذ شبابه الباكر راح ماكس فيبر يقرأ كبار المفكرين من أمثال ماركس، ونيتشه، وهيغل وكانط. وكان قارئا نهما يحب المطالعة كثيرا. وقد شغف بالتاريخ والفلسفة، وعلم اللاهوت، والجماليات، الخ. ثم واصل دروسه في كلية الحقوق والاقتصاد، وراح يحضر أطروحة جامعية عن المجتمعات التجارية في القرون الوسطى. وبعد أن ناقش هذه الأطروحة أمام كبار الأساتذة وبحضور حشد من الطلاب منحوه شهادة الدكتوراه بدرجة الشرف الأولى. وبدءًا من ذلك الوقت راحوا ينظرون إليه على أنه أحد كبار علماء الاجتماع. ثم عينوه أستاذاً في جامعة فرايبورگ أولاً (1894) وجامعة هايدلبرگ ثانياً (1896) حيث درس علم الاقتصاد السياسي. وفي عام 1904 أسس ماكس فيبر مجلة سيكون لها دور في تطوير نظريات علم الاجتماع لاحقاً. وكان عنوانها: أرشيفات العلوم الاجتماعية والعلوم السياسية. ثم شارك عام 1910 في تأسيس الرابطة الألمانية لعلم الاجتماع. وبعدئذ انخرط ماكس فيبر في العمل السياسي المحض وأصبح معارضا سياسيا للإمبراطور غليوم الثاني وعضوا فاعلا في الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني. توفي عام 1920 و ترك بصماته الكبرى على علم الاجتماع وأصبح أحد كبار الثلاثة المؤسسين له: أي كارل ماركس، إميل دوركهايم، ماكس فيبر.

هارولد هوتيلينغ

Harold Hotelling

(1973 - 1895)

هارولد هوتيلينغ عالم إحصاء واقتصاد أمريكي. يشتهر بإسهاماته النظرية في الاقتصاد من خلال قانون Hotelling's و Hotelling's Lemma و Hotelling's Annuity. كما طور طريقة تحليل المكونات الرئيسية (PCA) والتي تستخدم على نطاق واسع في الاعلام الالي والإحصاء.

كان أستاذاً مشاركاً للرياضيات في جامعة ستانفورد بين عامي 1927 و 1931 ، وعضوًا في جامعة كولومبيا من 1931 إلى 1946 ، وأستاذًا للإحصاء بجامعة نورث كارولينا في تشابل هيل من عام 1946 حتى وفاته. و قد تم تسمية شارع باسمه في مدينة تشابل هيل.

كتب هارولد هوتيلينغ مقالات قليلة ، لكن مساهماته القليلة لوحظت بما فيه الكفاية لجعله أحد قادة مدرسة باريتو ، في أعقاب نهوض المدرسة الكلاسيكية الجديدة في الثلاثينيات.

أوغست لوش August Lösch

(1906-1945)

أوغست لوش خبير اقتصادي ألماني كان رائداً في تحليل المواقع. نشأ وترعرع في هايدنهايم ، بادن فورتمبيرغ بألمانيا. درس الاقتصاد في فرايبورغ مع والتر إوكن وبون. انضم إلى جامعة هارفارد ليلتقي بجوزيف شومبيتر. من 1940 إلى 1945 ، كان مدير الأبحاث في معهد كيل. كان يدرس الاقتصاد العالمي. كان جزء من بحثه المبكر حول التفاعل بين التبادلات الديموغرافية والاقتصادية. أو بشكل أكثر تحديدًا ، تأثير السكان على دورات الأعمال. العمل الذي اشتهر به: اقتصاديات الموقع [1940] ، يطبق نظرية التوازن العام على الاقتصاد الموزع مكانيا.

وليام رايلي

William J. Reilly

(1970-1899)

وليام رايلي اقتصادي أمريكي و استاذ محاضر جامعي و كاتب اشتهر بتطوير قانون رايلي لجاذبية التجزئة والذي سمي باسمه. كان مؤسس ومدير المعهد الوطني للتفكير المستقيم ومؤلف العديد من الكتب في مجالات مختلفة مثل التسويق والفلسفة والاقتصاد.

بالإضافة إلى قانون نيوتن للجاذبية في العلوم الفيزيائية ، كانت هناك سوابق أخرى لـ "قانون" جاذبية رايلي في تجارة التجزئة. على وجه الخصوص ، وصف E.C. Young في عام 1924 صيغة للهجرة تستند إلى قانون الجاذبية المادي ، و H.C. Carey شملت وصفًا لميل البشر إلى "الانجذاب" معًا في ملخص 1858 لنظرية العلوم الاجتماعية. كما يطبق قانون Reilly على العديد من التطبيقات ، من بينها الذي يسمح بسمات متعددة ومراكز البيع بالتجزئة .

والتر كريستلير

Walter Christaller

(1893-1969)

والتر كريستلير عالم جغرافي ألماني. مؤلف نظرية المكان المعروفة في العالم الأكاديمي ب"نظرية الأماكن المركزية" ، تميزت سمعته من خلال تعاونه النشط مع النظام النازي و إنشاء Generalplan Ost ، خطة "استعمار" الأراضي المحتلة في الشرق الأوروبي.

درس الفلسفة والاقتصاد في جامعتي هايدلبرغ وميونيخ. اندلعت الحرب العالمية الأولى عندما كان في الحادية والعشرين. تم حشده كضابط وجرح عدة مرات. يعود إلى الحياة المدنية بأفكار سلمية واجتماعية. على مدى السنوات العشر القادمة ، عمل في العديد من المهن (قاصر ، بناء ، صحفي) وقضى فترة قصيرة في الجامعة. تزوج عام 1921 وعمل في شركة تعاونية للبناء في برلين حيث بقي حتى عام 1924. وفي عام 1922 ، انضم إلى الحزب الاجتماعي الديمقراطي (SPD). من 1925 إلى 1928 ، كان يعمل ثم مدير شركة إنشاءات متخصصة في التصنيع المسبق. في عام 1928 فقد وظيفته وطلقت عندما كان لديه ثلاثة أطفال.

بول روبن كروغمان

Paul Krugman

(1953)

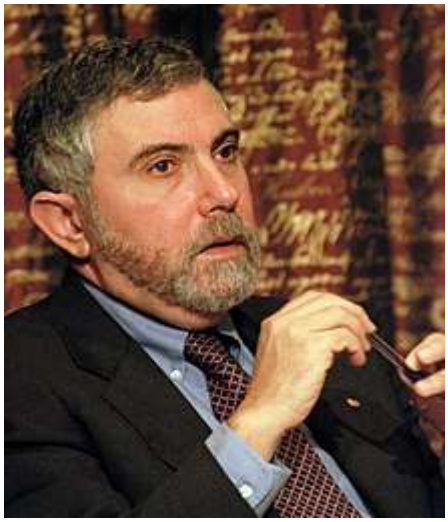

بول روبن كروغمان ، من مواليد 28 فبراير 1953 في لونغ آيلاند ، نيويورك ، وهو اقتصادي أمريكي فاز بجائزة نوبل في الاقتصاد عام 2008 من البنك السويدي للاقتصاد و هذا بعد قيامه باظهار "آثار اقتصاديات السلم على نماذج الأعمال الدولية وموقع النشاط الاقتصادي. لقد كان منبر منذ عام 1999 في صحيفة نيويورك تايمز التي سمحت له أن يصبح "صانع الرأي".

غطى عمل بول كروغمان مواضيع متنوعة من التجارة الدولية والجغرافيا الاقتصادية والتمويل الدولي. وفقًا لمشروع أبحاث الأوراق في الاقتصاد ، فهو أحد أفضل 50 اقتصادًا في العالم. كتابه "الاقتصاد الدولي : النظرية والسياسة" ، بالاشتراك مع موريس أوبستفيلد ، هو دليل مرجعي لدراسة العلاقات الدولية. وهو أيضًا امتدادي يكتب لعامة الناس عن التجارة الدولية أو السياسة الاقتصادية أو توزيع الدخل. فهو يعتبر من اصحاب تابعي التيار الكنزي الجديد Neokeynésianisme.